





التقرير السنوي
2018


بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا ﴾

(سورة الأعراف، الآية رقم 56)



حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

- حفظه الله ورعاه -



سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

- حفظه الله -



سمو

الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

- حفظه الله -

السادة / أعضاء مجلس الأمناء



المستشار
عبدالرحمن نمش النمش
(رئيس الهيئة)



المستشار
رياض حمود الهاجري
(نائب الرئيس)



السيد
مشاري سعد المطيري
(عضـو)



السيد
داود عبدالله الجراح
(عضـو)



السيد
محمد سلطان السبيعي
(عضـو)



السيد
عبدالوهاب صالح المزيني
(عضـو)



السيد
لؤي أحمد الصالح
(عضـو)

الفهرس

التقديم 17
المقدمة 19
الفصل الأول: أهداف واختصاصات الهيئة "نزاهة" 21
أولاً: نـشـأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة » 23
أ- أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» 23
ب- المهام والاختصاصات للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» 24
ثانياً: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» 25
ثالثاً: رئاسة الهيئة ومجلس الأمناء 26
أ- رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء 26
ب- اختصاصات رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء 26
جـ- مجلس الأمناء 27
رابعاً: القطاعات والوحدات التنظيمية للهيئة "نزاهة" 33
أ- قطاع الرئيس 33
ب- قطاع الأمين العام 34
جـ- قطاع كشف الفساد والتحقيق 35
د- قطاع الذمة المالية 35
هـ- قطاع الوقاية 35
و- قطاع الشؤون الإدارية والمالية 36
الفصل الثاني: في مجال استراتيجية دولة الكويت لتعزيز النزاهة والشفافية 37
أولاً: توصيف المشروع 39
ثانياً: أعمال اللجنة التوجيهية العليا المعنية بمشروع الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية الداخلية 40
ثالثاً: المرحلة التحضيرية لإعداد الاستراتيجية 41
رابعا: مخرجات المشروع 42
خامساً: المنهجية 42
سادساً: مبادئ الاستراتيجية 43
سابعاً: الأهداف الاستراتيجية 44
الفصل الثالث: الإنجازات على مستوى الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" 45
أولاً: في مجال التعاون المحلي والإقليمي والدولي 47
أ- في مجال التعاون الثنائي 47
ب- في مجال التعاون الإقليمي 48
جـ- في مجال التعاون الدولي 49
ثانياً: في مجال أعمال المكتب الفني 50
ثالثاً: في مجال التخطيط والمتابعة وضبط الجودة 50
رابعاً: في مجال أمانة سر مجلس الأمناء 51
خامساً: في المجال القانوني 51
أ- العقود 52
ب- إنذار المتأخرين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية 53
جـ- إحالات المتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية إلى النيابة العامة 53
د- القضايا والتظلمات 53
هـ- التحقيقات 54

و- الموضوعات المختلفة 54
سادساً: في مجال التشريعات والقوانين 54
سابعاً: في مجال الكشف عن الفساد والتحقيق 54
أ- في مجال كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال 54
ب- في مجال التحري والتحقيق 61
ثامنا:في مجال الذمة المالية 66
القسم الأول: إدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات 66
أ- أهم الإنجازات لإدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات 66
ب- أهم المؤشرات الإحصائية لإدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات 66
القسم الثاني: إدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير 73
أ- أهم الإنجازات لإدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير 73
ب- أهم المؤشرات لإدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير 75
تاسعاً: في مجال الوقاية 78
أ- في مجال التوعية والتثقيف 78
ب- في مجال البحوث والدراسات 81
عاشراً: في مجال الدعم المؤسسي 83
أ- في مجال نظم المعلومات 83
ب- في مجال العلاقات العامة 84
ج- في مجال التطوير والتدريب 86
الفصل الرابع: الحساب الختامي 89
أ- الإيرادات 91
ب- المصروفات 91

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للهيئة "نزاهة" 25
الشكل رقم (2) عدد الرصد الإخباري ضد الجهات الخاضعة 57
الشكل رقم (3) يوضح كتب الاستعلام الصادرة عن قطاع كشف الفساد والتحقيق للجهات الخاضعة للقانون 59
الشكل رقم (4) عدد الضبطيات القضائية 60
الشكل رقم (5) مصدر البلاغ 62
الشكل رقم (6) يوضح الجهات المقدم ضدها البلاغات 63
الشكل رقم (7) أنواع البلاغات المقدمة للقطاع 64
الشكل رقم (8) تصرف النيابة العامة في البلاغات المحالة إليها من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد 65
الشكل رقم (9) الإقرارات المسلّمة وفقاً لنوع الإقرار 71
الشكل رقم (10) الإقرارات المسلّمة وفقًا لأعلى 5 صفات وظيفية 71
الشكل رقم (11) الإقرارات المسلّمة وفقاً لأعلى 5 جهات 72
الشكل رقم (12) الإقرارات المسلّمة وفقًا للمواعيد القانونية 72
الشكل رقم (13) الممتنعون عن تقديم الإقرار وفقاً لأعلى 5 صفات وظيفية 73
الشكل رقم (14) الإقرارات المستلمة لهذا العام، وتوزيعها حسب لجان الفحص 76
الشكل رقم (15) المقرون الذين تم فحص إقراراتهم خلال العام 76
الشكل رقم (16) نسبة المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال العام 76
الشكل رقم (17) الملحوظات الجوهرية موزعة على أعلى جداول بالإقرارات وردت بها الملحوظات 77
الشكل رقم (18) أعلى صفات وظيفية طلب منها استكمال بيانات خلال العام 77
الشكل رقم (19) أعلى الصفات الوظيفية التي تم الاستعلام عنها خلال العام 78

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) الأولويات والمبادرات للاستراتيجية الوطنية 43
الجدول رقم (2) عدد الرصد الإخباري 57
الجدول رقم (3) موضوعات الرصد التي تم التصرف في شأنها 57
الجدول رقم (4) عدد كتب المخاطبات للجهات المعنية بالمشروع 58
الجدول رقم (5) التقارير الفنية في البلاغات ومواضيع الرصد 58
الجدول رقم (6) البلاغات التي تم التصرف بشأنها 64
الجدول رقم (7) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة حسب الجهة 65
الجدول رقم (8) القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم) 2018 67
الجدول رقم (9) خطة التدريب للسنة المالية 2018/2017 86
الجدول رقم (10) خطة التدريب للسنة المالية 2019/2018 86
الجدول رقم (11) مصروفات ميزانية الهيئة 91

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أقدم إليكم التقرير السنوي الثاني عن أعمال وأنشطة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» عن العام 2018، والذي يأتي صدوره بعدما رسخت الهيئة وجودها، واستطاعت أن تعبر مرحلة التأسيس الثانية بنجاح وثقة.

وتمام القول وأنا أقدم لهذا التقرير أن أوثق أمام الجميع النقلة النوعية التي حظيت بها الهيئة خلال العام 2018، وقد أصبحت نموذجاً للتعاون المثمر والبناء مع أجهزة الدولة ومكونات المجتمع المدني كافة، من أجل تحقيق غاية سامية تتمثل في درء مخاطر الفساد، والوقاية من أثاره المدمرة، والعمل بكل جد على تجفيف منابعه وإزالة مسبباته.

ولعل ما سيتضمنه هذا التقرير من شرح، وحصر، وبيانات حول أنشطة الهيئة وأعمالها بصفةٍ عامة؛ لهو الدليل الدامغ على حالة التطور التي تعيشها الهيئة، والتي كان محركها الرئيس الدعم اللامحدود الذي يؤكد عليه دوماً حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه-، وتأييد سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله-، والمتابعة المستمرة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الحمد الصباح -حفظه الله-، كما كان للجهد والمثابرة المبذولين من إخواني أعضاء مجلس أمناء الهيئة وقياداتها ومنتسبيها كافة بالغ الأثر في النجاح الذي حققته الهيئة، والذي ندعوا الله -عز وجل- أن يستمر هذا الإنجاز حتى تصل الهيئة لتحقيق كامل أهدافها وغاياتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستشار/ عبد الرحمن نمش النمش

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

يعتبر الفساد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث إن وجوده لا يرتبط فقط بالمستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، بل يتجاوزه وجوداً وعدماً مع مستوى الوعي العام لدى المسؤول والمواطن على حد سواء في المجتمع، ولكن يبقى الفساد مشكلة في جميع الأحوال يتسم بالخطورة والتعقيد.

فالفساد مشكلة خطيرة بالنظر للنتائج الوخيمة، والآثار الهدامة المترتبة عليه، فهو داء خطير ينخر في كيان المجتمع، فيقوض قيمه الأخلاقية، ويخل بمبادئ العدالة والمساواة فيه، وحيث ينتشر الفساد ينعدم احترام القانون، وتنحسر العدالة.

الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى عدم استتباب الأمن، وزعزعة الاستقرار في المجتمع، وينعكس بالتالي على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ومن ثم يتعرض بنيان الدولة وكيانها للخطر والهدم.

وقد حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فلا تكاد تخلو برامج الحكومات للدول المتقدمة من التركيز على الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد، ووضعه في أعلى درجة من سلم الأولويات، كما عقدت الاتفاقيات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال مكافحة الفساد.

من هنا كان مسعى دول العالم المدركة لهذه الحقيقة في معالجة هذا الداء المستفحل في الحكومات، وأن توحد خطاها لضمان التواصل البنّاء لصرح المجتمع الناجح، وأن توجد لشعوبها بواعث الأمن والاستقرار، في ظل قاعدة ثابتة مؤداها أنه لا سبيل لأي دولة بمفردها، مهما امتلكت من مقومات القضاء على آفة الفساد، فهو بطبعه عابر للحدود، ويُلزم مكافحته من خلال تضافر وتعاون الجهود المجتمعية والمحلية والدولية.

وأمام هذا الواقع الدولي والإقليمي والمحلي الذي يشهد تنامي هذ الظاهرة، وبناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (61/55) في 4 ديسمبر لسنة 2000، تم إنشاء لجنة متخصصة للتفاوض بشأن صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد.

وبتاريخ 31 أكتوبر لسنة 2003، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (4/58) باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبناءً على ذلك، وسعياً من دولة الكويت وحرصها الكبير على بدء تحقيق التعاون الدولي للعمل على مكافحة الفساد، والوقاية من آثاره في المجتمع الكويتي، والعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والعدل والمساواة، حرصت دولة الكويت على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما يكفل تحقيق مصالح الدول المتعاقدة، وتأكيداً منها على تحقيق التعاون الدولي للمنظومة بما لا ما يتعارض مع التزامات دولة الكويت واتفاقياتها العربية والدولية في شيء.

وبناءً على الرؤية السابقة قامت دولة الكويت بالتوقيع على تلك الاتفاقية بتاريخ 9 ديسمبر لسنة 2003 وبتاريخ 4 ديسمبر لسنة 2006 صدر القانون رقم (47) لسنة 2006، بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي أصبحت مواد الاتفاقية بموجبه جزءاً من القانون الوطني لدولة الكويت وفقاً لنص المادة (70)، من الدستور الكويتي.

وفي ذات السياق قامت دولة الكويت بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ 21 ديسمبر لسنة 2010 في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

وعليه دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ على الأراضي الكويتية بعد أن صدر القانون رقم (92) لسنة 2013 بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في 13 مارس لسنة 2013م.

الفصل الأول

أهداف واختصاصات الهيئة (نزاهة)

أولاً: نشأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» :

الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أُنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء هذه الهيئة استجابة لمتطلبات اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي نصت على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد» من المادة السادسة، كما كان من الدوافع الرئيسة لإنشاء هذه الهيئة، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة عن قانون مكافحة الفساد ، ومن ثم وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

كما يعد صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة.

أ- أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»:

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

1- الإرساء لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

2- التطبيق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتم الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.

3- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره، وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقًا للقانون.

4- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.

5- حماية المبلّغين عن الفساد.

6- التعزيز لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

7- التشجيع لتفعيل دور المؤسسات والمنظمات للمجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

ب- المهام والاختصاصات للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»:

بغية إنجاز المهام الموكلة للهيئة حددت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى جملة من الاختصاصات التالية:

1- وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات، والخطط والبرامج المنفذة لها، والمتابعة لتنفيذها مع الجهات المعنية.

2- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها ، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

3- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.

4- حماية المبلّغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

5- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقداً تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز، أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت عقدً يؤدي لمخالفة أحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

6- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال ، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

7- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

8- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

9- الدراسة لتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

10- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

11- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

12- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

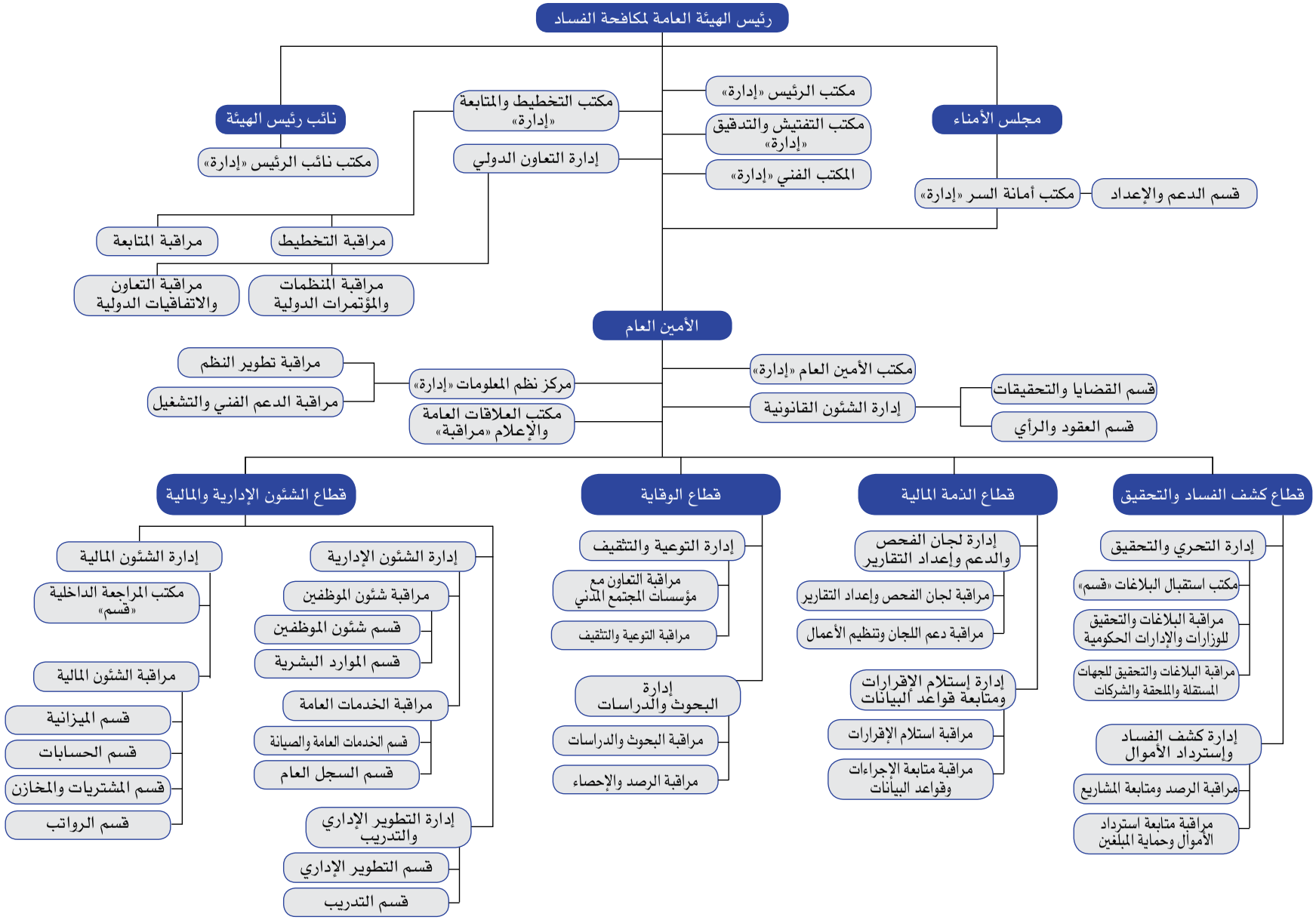
13- الإعداد لقواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقًا للتشريعات النافذة.

14- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.

15- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

16- تناط بها أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة «نزاهة».

ثانياً: الهيكل التنظيمي للهيئة «نزاهة» ويتكون من :



ثالثاً: رئاسة الهيئة ومجلس الأمناء :

أ- رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء:

صدر المرسوم رقم (79) لسنة 2016 بتاريخ 23 مارس لسنة 2016 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بنزاهة وذلك على النحو الآتي:

- المستشار/ عبد الرحمن نمش صالح النمش — رئيساً
- المستشار/ رياض حمود الهاجري — نائبا للرئيس
- السيد/ مشاري سعد ثامر المطيري — عضواً
- السيد/ داود عبد الله داود الجراح — عضواً
- السيد/ محمد سلطان شايع السبيعي — عضواً
- السيد/ عبد الوهاب صالح عبد العزيز المزيني — عضواً
- السيد/ لؤي أحمد الصالح — عضواً

ومدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. (المادة (9) من القانون 2016/2).

ب- اختصاصات رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء:

يختص رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بما يلي:

1- الإشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة، وتمثيلها أمام القضاة وأمام الغير.

2- الإصدار بقرار تعيين الأمين العام والأمناء العامون المساعدون بالهيئة «نزاهة».

3- تحديد الموظفين المكلفين بصفة الضبطية القضائية.

4- لرئيس الهيئة «نزاهة» الاختصاصات المخولة لوزير المالية فيما يتعلق بشؤون نزاهة وتنظيم أعمالها.

كما أشارت المادة (10) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى عدة اختصاصات لمجلس الأمناء وهي:

1- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

2- إقرار الهيكل التنظيمي للوظائف، واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية، والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة «نزاهة» وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين (5 و38) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

3- الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة «نزاهة» ذات الصلة باختصاصاتها.

4- تشكيل لجنة أو أكثر يراها ضرورية لعمله.

5- إقرار مشروع موازنة الهيئة «نزاهة» وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة.

6- إقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة.

7- رفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الأمة، وإلى مجلس الوزراء، يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات، والتوصيات المقترحة.

8- نشر كافة المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

9- أي موضوع يدخل في اختصاص الهيئة «نزاهة» وأهدافها يعرضه الرئيس أو اثنان من أعضاء المجلس.

ج- مجلس الأمناء:

صدر القانون رقم (2) لسنة 2016 والمرسوم رقم 79 لسنة 2016 بتعيين رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس أمناء الهيئة، وقد نص القانون في مادته السادسة على أن ((يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمّى (مجلس الأمناء) يتكون من سبعة أشخاص ممن تتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس، ....)) ونصت أيضا المادة العاشرة من ذات القانون على اختصاصات مجلس الأمناء، ومن هذا المنطلق عقد المجلس (30) اجتماع خلال عام 2018 المعني بها هذا التقرير، وناقش فيها الكثير من الموضوعات والأمور المتعلقة بالعمل ضمن الاختصاصات المخولة للمجلس وفق ما نص عليه القانون.

- **إنجازات مجلس الأمناء:**

1- بدء المجلس العام الماضي بتشكيل واعتماد اختصاصات اللجنة الفنية العليا والتي تختص بالإشراف على فرق العمل واللجان داخل الهيئة.

2- كما قام المجلس باعتماد قرار ضوابط الاستعانة بخبراء ومستشارين متخصصين داخل الهيئة.

3- ناقش المجلس ووافق على الميزانية التأشيرية للهيئة متوسطة الآجل للسنة المالية 2018/2019 2020/2021.

4- دراسة واعتماد جدول المسارات الوظيفية المرفق بدليل سياسات وقواعد ونظم وإجراءات شؤون الموظفين.

5- مناقشة تقرير لجنة دراسة وفحص البلاغات قبل صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال قانون الهيئة رقم 24 لسنة 2012 واتخاذ القرارات الخاصة به.

6- اعتماد تعيين حديثي التخرج في الهيئة حسب الرأي الوارد من الفتوى والتشريع.

7- اعتماد شروط لائحة تدريب وتكليف الجهاز التنفيذي بإعداد لائحة كاملة شاملة للمخصصات المالية المعتمدة من المجلس.

8- دراسة واعتماد آلية شغل وظائف (مدير إدارة) بالهيئة والشروط الخاصة لبعض الوظائف.

9- الموافقة على توقيع عقد الاتفاق بين الهيئة والمعهد الكويتي للأبحاث العلمية (حول دراسة لجرائم الرشوة ومدى انتشارها في دولة الكويت).

10- تكليف الشؤون الإدارية بمراجعة كافة القرارات الإدارية الخاصة بتكليف أو ندب الموظفين لوظائف إشرافية، والتي صدرت قبل اعتماد دليل السياسات للتأكد من مطابقتها للشروط المعتمدة.

11- مناقشة واعتماد مذكرة التعاون الثنائي الوطني مع الدول الأطراف في الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد.

12- تفعيل التعاون المؤسسي مع المؤسسات الحكومية والمنظمات بالجمهورية الفرنسية.

13- مناقشة التقرير المالي الربع سنوي الثالث عن السنة المالية 2018/2017 .

14- الموافقة على انشاء سجل لقيد الخبراء المتخصصين بالهيئة وتكليف الجهاز التنفيذي بإبداء الرأي في حال وجود أي إضافات من قبله؛ وذلك بالتوافق مع ضوابط الاستعانة التي أقرها مجلس الأمناء.

15- اعتماد تقرير الدورة الثانية لاستعراض دولة الكويت 2021/2016 لتنفيذ المواد من 5 إلى 14 ومن 51 إلى 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

16- مناقشة اعتماد مذكرة التفاهم بين كل من الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة » ووزارة التجارة والصناعة.

17- اعتماد الحد الأقصى لمكافأة القياديين في الهيئة.

18- مناقشة مسودة التقرير النصف سنوي الثاني للعام 2017 .

19- وضع القواعد والضوابط المنظمة لصرف مكافأة الأداء واللجان وفرق العمل والتكليفات الخاصة بالأمين العام والأمناء المساعدين.

20- اعتماد النسبة المئوية من إجمالي موظفي القطاعات لاستحقاق مكافئة الأعمال المميزة.

21- مناقشة الخطة التشغيلية 2018/2017 واتخاذ قرار بعرض التقرير النهائي عن تلك الخطة التشغيلية في نهاية شهر 2018/3 بما تم إنجازه من أعمال.

22- تكليف لجنة شؤون الموظفين بتسكين وظائف المراقبين ورؤساء الأقسام حسب الإجراءات والشروط الواردة في دليل السياسات.

23- الموافقة على الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2017 .

24- اعتماد الشروط الخاصة والعامة ومتطلبات شغل الوظيفة للوظائف الإشرافية (مديرين – مراقبين – رؤساء أقسام).

25- اعتماد إجراء الاختبارات للوظائف الإشرافية.

26- إحالة موضوع لائحة التدريب الخاصة بالهيئة إلى لجنة دراسة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجية الداخلية للهيئة لإعداد اللائحة في ضوء الاستراتيجية الداخلية للهيئة بما لا يتعارض معها.

27- اعتماد المادة العلمية للتقرير السنوي 2017/2016 المعروض أمام المجلس .

28- اعتماد الجدول الزمني السنوي لخطة الدعم المؤسسي للهيئة، وتكليف الأمين العام بالإنابة بالتوقيع عليها، والطلب من اللجنة المختصة تزويد المجلس بتقرير عن حالة الأعمال الواردة في الخطة المعروضة حتى تاريخه.

29- تشكيل لجنة من كل من السيد/ عبدالوهاب صالح المزيني والسيد/ دواد عبدالله الجراح والسيد/ لؤي الصالح – أعضاء مجلس الأمناء – للعمل على وضع النظام والإطار العام لعمل اللجنة التي ستكلف بالقيام بموضوع رقابة شؤون التوظيف.

30- اعتماد ميثاق عمل المشروع المعد من قبل شركة (EY)، وذلك لإعداد الاستراتيجية الداخلية، والدعم المؤسسي للهيئة «نزاهة».

31- الموافقة على مشروع موازنة الهيئة للسنة المالية 2019-2020.

32- الموافقة على تشكيل لجان المقابلات للوظائف الإشرافية بـ (رئاسة وعضوية 2 من أعضاء مجلس الأمناء – الأمين العام « عضوا « – أحد الأمناء المساعدين « عضوا).

33- الموافقة على تشكيل لجان المقابلات للوظائف التنفيذية بالهيئة، تكون برئاسة أحد أعضاء مجلس الأمناء وعدد كاف من المختصين بالهيئة، على أن لا يقل عددهم عن 4 من غير مقرر اللجنة، مع تسمية عضوا أو أكثر على سبيل الاحتياط على أن ينبثق عنها لجنتان (قانونية ومحاسبية)، وللجنة أن تستعين بمن تراه في أداء أعمالها.

34- ناقش المجلس مسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مدى جلستين.

35- ووافق المجلس من حيث المبدأ على الاستراتيجية بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.

36- ناقش المجلس على مدى عدة جلسات مخرجات الاستراتيجية الداخلية للهيئة، وقد أقر واعتمد بعض تلك المخرجات، وما زال البعض في طور العرض والنقاش حتى تاريخ كتابة هذا التقرير ومنها (لائحة مجلس الأمناء – سياسة تعارض المصالح – سياسة الإبلاغ – سياسة سرية البيانات).

- **اللجان المشكلة من قبل مجلس الأمناء:**

1 – اللجنة المشكلة بالقرار رقم (2018/13) **بتاريخ** 2018/2/1 **لاختيار شاغلي الوظائف الإشرافية (مدير إدارة) بالهيئة برئاسة المستشار / رياض حمود الهاجري وعضوية كل من:**

- السيد/ محمد سلطان السبيعي — عضو مجلس الأمناء
- السيد/ عبدالوهاب صالح المزيني — عضو مجلس الأمناء
- السيد/ لؤي أحمد الصالح — عضو مجلس الأمناء
- السيد/ د. محمد عبدالرحمن بوزبر — أمين عام الهيئة بالإنابة
- السيدة/ أبرار فهد الحماد — أمين سر مجلس الأمناء (مقرراً)

وتعنى هذه اللجنة باختيار المرشحين لشغل وظائف مدير ادارة وفقا للألية المعتمدة من مجلس الأمناء، واستعراض طلبات النقل والندب وظائف مدير ادارة وترشيح من تنطبق عليه الشروط لشغل الوظيفة.

2 – اللجنة الفنية العليا الدائمة والمشكلة بموجب القرار رقم 2018/8 **بتاريخ** 2018/1/16 **برئاسة المستشار/ رياض حمود الهاجري وعضوية كل من:**

- السيد/ مشاري سعد المطيري — عضو مجلس الأمناء
- السيد/ محمد سلطان السبيعي — عضو مجلس الأمناء
- السيد/ لؤي أحمد الصالح — عضو مجلس الأمناء
- السيد/ د. محمد عبدالرحمن بوزبر — أمين عام الهيئة بالإنابة
- السيدة/ منار محمد سعد الجريوي — مدير الشئون الإدارية بالتكليف

وتختص هذه اللجنة بما يلي:

أ- دراسة الطلبات التي تتقدم بها مختلف القطاعات لتشكيل فريق عمل، أو لجنة، أو تكليف؛ وذلك لتحديد مدى الحاجة إلى تشكيل فريق العمل، أو اللجنة، أو التكليف، وما إذا كانت هناك وحدة تنظيمية تقوم بعمل هذا الفريق أو اللجنة حسب اختصاصاتها.

ب- دراسة مدة العمل المقترحة بطلب تشكيل الفريق، أو اللجنة، أو التكليف.

ج- تحديد المجموعة النوعية والفئات للفريق، أو اللجنة، أو التكليف (فنية - غير فنية - إدارية دائمة أو مشاركة في تنظيم مؤتمرات).

د- إقرار البرنامج الزمني لفريق العمل أو اللجنة، والمقدم من القطاع المختص.

ه- اعتماد عدد أعضاء الفريق أو اللجنة وتخصصاتهم العملية.

و- اعتماد نماذج التقييم الخاصة بمكافأة فرق العمل، واللجان، والتكليفات المقرر صرفها لموظفي الهيئة وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها بالقرار المنظم لقواعد وضوابط صرف مكافأة فرق العمل، واللجان، والتكليفات، ورفع تقرير بذلك إلى رئيس الهيئة.

ز- النظر في طلبات تمديد عمل الفريق أو اللجنة.

ح- اعتماد نماذج التقييم الخاصة بمكافأة الأعمال المميزة المقرر صرفها لموظفي الهيئة، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها، بالقرار المنظم لقواعد وضوابط صرف مكافأة الأعمال المميزة، ورفع تقرير بذلك إلى رئيس الهيئة، ويزود مجلس الأمناء بنسخة من هذا التقرير.

3 - اللجنة المعنية بمراجعة تصنيف دوله الكويت على مؤشر مدركات الفساد بموجب قرار مجلس الوزراء برئاسة الهيئة ممثلةً في معالي رئيس الهيئة المستشار / عبد الرحمن نمش النمش، ونائب رئيس الهيئة المستشار / رياض حمود الهاجري، نائبا لرئيس اللجنة، والسيد عضو مجلس الأمناء/ لؤي أحمد الصالح عضواً باللجنة / بخلاف العديد من الجهات ذات الصلة التي نص عليها قرار مجلس الوزراء.

وتختص هذه اللجنة بمراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي، وإعداد الآليات والتدابير اللازمة لتعديل ترتيب دولة الكويت على هذا المؤشر وفق معايير الشفافية والنزاهة واحترام الحريات.

4 - وفي هذا السياق قام المجلس بالموافقة على تشكيل لجنة فنية بموجب القرار رقم (2018/88) **بتاريخ** 2018/5/28 **والمعدل بالقرار** 2018/117، **تعنى بدارسة ومتابعة مؤشر مدركات الفساد برئاسة السيد/ سالم العلي الأمين العام المساعد لقطاع الذمة المالية وعضوية كل من:**

- السيدة/ ابرار فهد الحماد	مدير إدارة أمانة السر	نائباً للرئيس
- السيدة/ هيا فيصل الساير	مراقب الرصد والإحصاء	عضوًا
- السيدة/ أنوار حسن القديري	اختصاصي قانون	عضواً
- السيد/ ماجد سمير حسام الدين	كبير مدققي قانون	عضواً
- السيد/ عبد العزيز عبد المحسن العثمان	مدقق محاسبة	عضواً
- السيدة/ ياسمين خالد الشرهان	اختصاصي إعلام	عضواً
- السيد/ حسين على حسن الصباغة	اختصاصي إعلام	عضواً ومقرراً

وتتولى اللجنة دراسة ومتابعة مؤشر مدركات الفساد العالمي وفي سبيل ذلك تختص بالآتي:

أ- متابعة نتائج ومخرجات مؤشر مدركات الفساد العالمي سنوياً بدءًا من نتائج المؤشر الصادر عن العام 2017 وتحليلها، واستجلاب تقارير المصادر المشاركة في التقييم.

ب- التواصل مع الجهات الحكومية، والأهلية، والمحلية، والدولية، والإقليمية، والتنسيق معها في شأن تحسين موقف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

ج- الاطلاع على التجارب الدولية أو الإقليمية الناجحة في مجال تحسين موقف بعض الدول على مؤشر مدركات الفساد العالمي، واستقاء أفضل الممارسات منها، وللجنة التواصل مع الجهات النظيرة للهيئة لدى تلك الدول.

د- إعداد الدراسات والأبحاث والآليات وقواعد البيانات اللازمة للتأسيس لعمل الهيئة فيما يتعلق بمتابعة مؤشر مدركات الفساد العالمي.

ه- إعداد منهجية متكاملة في ضوء النتائج والمخرجات التي تتوصل إليها تهتم بضمان التحسن المستمر لموقف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي.

و- تضع اللجنة في اعتبارها ما سبق إعداده من تقارير في شأن مؤشر مدركات الفساد من خلال اللجان التي شكلت بالهيئة، أو التقرير المقدم من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (2018/419) المشار إليه.

ز- المشاركة في الدورات والبرامج التدريبية المتعلقة بالمؤشرات الدولية ذات الصلة.

ح- التنسيق مع إدارة التطوير الإداري والتدريب في شأن إعداد دورات وبرامج تدريبية حول التعامل مع المؤشرات الدولية ذات الصلة وتحليلها ودراستها.

ويسند لهذه اللجنة – بالإضافة لاختصاصاتها السابقة المهام الاتية:

أ- تقديم الدعم الفني للجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (2018/41) وقرار رئيس الهيئة رقم (2018/35) المشار إليهما.

ب-إعداد المتطلبات اللازمة لتنفيذ تكليفات مجلس الوزراء التي تصدر للهيئة في مجال تحسين موقف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي.

5 - اللجنة العليا للإشراف على تنظيم مؤتمر دولي حول مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الحكومي والمؤتمر الوزاري السابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المشكلة بموجب القرار رقم (2018/74) بتاريخ 2018/5/9، برئاسة المستشار / رياض حمود الهاجري، وعضوية كل من:

- السيد/ محمد سلطان السبيعي	نائبا لرئيس اللجنة
- السيد/ عبد العزيز منصور المنصور	عضواً
- السيد/ د. محمد عبد الرحمن بوزبر	عضوا
- السيد/ سالم علي العلي	عضواً
- السيدة/ أبرار فهد الحماد	عضواً
- السيد/ صلاح الراشد	امين سر اللجنة

6 - كما وافق المجلس على تسمية السيد/ لؤي الصالح ليرأس الفريق المزمع تشكيله لمتابعة تصميم وإنشاء المبنى الجديد للهيئة على شارع الخليج العربي.

7 - تشكيل لجنة خاصة بوضع آلية شؤون التوظيف حيث وافق المجلس باجتماعه رقم 2018/14 المنعقد في 2018/7/24 بتشكيل لجنة برئاسة السيد عضو مجلس الأمناء / عبد الوهاب صالح المزيني وعضوية كل من:

- السيد/ داود عبد الله الجراح عضواً
- السيد/ لؤي احمد الصالح عضواً
- السيدة / هاجر الناصر مقرراً

وتختص هذه اللجنة بالعمل على وضع النظام والإطار العام لآلية رقابة شؤون التوظيف بالهيئة في إطار القواعد والنظم المعمول بها في الدولة.

ومن أجل البناء المؤسسي وحاجة الهيئة إلى شغل العديد من الوظائف الإشرافية الشاغرة بالهيئة، وبناء على دليل سياسات وقواعد ونظم وإجراءات شئون الموظفين الصادر بقرار رئيس الهيئة رقم (155) لسنة 2017، وعلى اجتماع المجلس رقم (2018/17) المنعقد بتاريخ 2018/10/3، قام المجلس بالموافقة على تشكيل لجنة المقابلات للمتقدمين لشغل الوظائف الإشرافية وهي كالتالي:

8 - تشكل لجنة برئاسة المستشار/ رياض حمود الهاجري – نائب رئيس الهيئة، وعضوية كل من:

- السيد/ محمد سلطان السبيعي عضو مجلس الأمناء عضواً
- السيد/ عبد العزيز منصور المنصور الأمين العام بالإنابة عضواً
- السيد/ د. محمد عبدالرحمن بوزبر الأمين العام المساعد لقطاع كشف الفساد عضواً
- السيدة/ بشاير عبد الله الخضاري رئيس قسم شؤون الموظفين مقرراً

وعلى سبيل الإحتياط:

- السيد / داود عبد الله الجراح عضو مجلس الأمناء عضواً
- السيد / سالم علي العلي الأمين العام المساعد لقطاع الذمة المالية عضوا

وتختص هذه اللجنة بإجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين – المستوفيين للشروط – لشغل الوظائف الإشرافية المعلن عنها (إعلان داخلي / إعلان خارجي) وتقييم هؤلاء المتقدمين.

وهذا كله بخلاف اللجان الأخرى التي ما زالت مستمرة في عملها، والتي يرأس العديد منها السادة الأعضاء سواء بصفة رئيس أو عضو، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (لجان فحص إقرارات الذمة المالية أ، ب، ج) ولجنة الاستراتيجية الوطنية ولجنة البلاغات .....

كما أن المجلس على اطلاع دائم على آخر مستجدات عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد « نزاهة من أجل التنمية «، وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الوزراء رقم (419) المؤرخ في 12 مارس 2018 وقرار مجلس الوزراء رقم (528) المؤرخ في 1 ابريل 2018 بشأن تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية بالقطاع الحكومي بدولة الكويت مع دعوة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

رابعا: القطاعات والوحدات التنظيمية للهيئة «نزاهة»:

أ- قطاع الرئيس:

- **مكتب التفتيش والتدقيق «إدارة» :**

مكتب التفتيش والتدقيق قد تم ذلك تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء وتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي، والتي تقضي بضرورة وجود وحدة تنظيمية لمراقبة ومتابعة الأمور الإدارية والمالية والفنية بالهيئة «نزاهة»، على أن يكون تبعيته لأعلى سلطة بالهيئة (رئيس الهيئة)، حتى يتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء، وكذلك للقيام بأي تكليفات أخرى يناط بها المكتب من قبل رئيس الهيئة، وذلك للحد من الملحوظات التي تتعرض لها الهيئة.

- **مكتب التخطيط والمتابعة «إدارة»:**

تمثل آلية التخطيط والمتابعة في الهيئة أحد المسؤوليات البارزة التي تسعى الهيئة لتطويرها، وتعزيزها، بما يحقق الأهداف المنشودة من المادة (5) من قانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، والتي تقوم على أساس تطوير الخطط الاستراتيجية للهيئة، والإدارات التي يجب عليها تنفيذ هذه الخطط، مع متابعة المراقبة والتحقق من التنفيذ، وتقييم ما تم تنفيذه من هذه الخطط ، ويتم ذلك من خلال وضع أهداف وغايات واضحة قابلة للتحقق، وتعمل في إطار ديناميكي، وبتغير مستمر يخلق تفاعلاً مع البيئة الخارجية، هذا بالإضافة إلى تعزيز المفاهيم الحديثة في التخطيط واستخدام الأدوات المعاصرة لرفع أداء وكفاءة وفعالية الجهاز التنفيذي في الهيئة .

- **المكتب الفني «إدارة»:**

يمثل المكتب الفني التابع للإشراف المباشر من رئيس الهيئة واحدا من الوحدات التنظيمية النوعية المتخصصة، التي تفي بتقديم الإسناد القانوني، والفني لكافة قطاعات الهيئة «نزاهة» من خلال ما يعرض على هيئة المكتب من طلب الآراء والفتاوي من كافة قطاعات الهيئة وإداراتها، من خلال رئيس الهيئة، والجدير بالذكر أن الهيئة تستهدف بسط اختصاص هذا المكتب ليمتد إلى الأدلاء بالآراء الفنية المتخصصة في غير المجالات القانونية، وذلك بعد تدعيم طاقة المكتب الفني بخبرات وكفاءات متخصصة في كافة مجالات واختصاصات الهيئة.

- **إدارة التعاون الدولي:**

تُعد إدارة التعاون الدولي، واحدة من بين أبرز الإدارات والوحدات الهيكلية التنظيمية في نطاق الهيكل التنظيمي للهيئة، مثلها في ذلك مثل سائر إدارات التعاون الدولي الكائنة ضمن الهياكل الفنية والتنظيمية للغالب الأعم من وزارات الدولة وهيئاتها، وتأتي هذه الأهمية من منطلق ما تباشره هذه الإدارات، وما تقوم به من مهام واختصاصات ،تتصل وترتبط بصورة مباشرة وقوية برسم السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات، وتفعيل الاختصاصات وتنظيم الأهداف، وبحث الأولويات في الجهات التي تتبعها هذه الإدارات، من واقع وجوب وحتمية امتثال الدولة لالتزاماتها الإقليمية والدولية، التي تعهدت بها إثر التصديق والانضمام إلى الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة جرائم الفساد، والجرائم المرتبطة به المشار إليها في المادة رقم (22) من إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2).

ومن منطلق أهمية بحث سُبل إنفاذ أحكام هذه الصكوك ضمن الإطار التشريعي والإجرائي الوطني داخل دولة الكويت، فإن مهام واختصاصات إدارة التعاون الدولي بالهيئة، إنما تتمحور حول سبل تطبيق، وتنفيذ وتفعيل مجموعة من القواعد والأحكام الدولية والإقليمية، منها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية

العربية لمكافحة الفساد، والاتفاقيتان الأممية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، هذا بالإضافة إلى اختصاص هذه الإدارة بتعزيز التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية (الخليجية والعربية)، والاستجابة لمتطلبات عضوية الدولة في هذه المنظمات من حيث إنفاذ قراراتها، والنظر في إعمال توصياتها، والمشاركة في فعالياتها، بما يتماشى في مجمله مع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية.

وقد عكس المشرع الكويتي أهمية التعاون الدولي في شأن منع ومكافحة الفساد، ضمن أحكام قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية، وأكد على أهمية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدولة في مجال مكافحة الفساد، وفي إطار تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد، ودراسة التشريعات والأدوات القانونية بما يواكب أحكام الاتفاقيات الدولية والعربية ذات الصلة، والتنسيق مع وزارة الخارجية في إطار التواصل مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والمشاركة في البرامج الهادفة لمنع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في الفعاليات والمحافل الدولية والإقليمية المتصلة بأهداف أو اختصاصات الهيئة «نزاهة»، هذا بالإضافة إلى دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واقتراح الإجراءات المناسب اتخاذها حيالها، وتنسيق جهود الهيئة في سياق إعداد وإدارة قواعد للبيانات وأنظمة المعلومات المتخصصة في مجال التعاون الإقليمي والدولي وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الخارج.

- **مكتب أمانة السر «إدارة»:**

أناط القانون العديد من الاختصاصات والمهام لمجلس الأمناء، حتى يقوم المجلس بدوره بشكل فعال ولضمان تنسيق أعمال المجلس أنشئت إدارة أمانة سر مجلس الأمناء لتتولى أعمال تنظيم اجتماعات المجلس ومحاضر أعماله ومراسلاته ومتابعة تنفيذ قراراته بالإضافة إلى حفظ سجلات المجلس والمستندات التي تعرض عليه وبالدرجة الأولى إنفاذ القرارات التي تصدر عنه.

ب- قطاع الأمين العام:

- **إدارة الشؤون القانونية:**

تتولى إدارة الشؤون القانونية القيام بمجموعة من المهام والأعمال؛ وذلك بموجب الاختصاصات الموكلة لها منها، ودراسة ومراجعة المناقصات والممارسات والعقود المزمع إبرامها من قبل الهيئة، ومتابعة ما قد يثار من الناحية القانونية بسبب تنفيذ أو تفسير تلك العقود، وإعداد المذكرات والردود في القضايا التي تختصم فيها الهيئة، وكذلك إعداد صحف الدعاوى التي ترفع من قبل الهيئة على الغير. ومباشرة التحقيق الإداري فيما ينسب إلى الموظفين من مخالفات. وإبداء الرأي في التظلمات والشكاوى في مختلف الموضوعات المحالة إلى الإدارة، وإعداد الإنذارات والبلاغات الخاصة بالمتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية، وتمثيل الهيئة أمام الهيئات القضائية وجهات التحقيق والإدارات المعنية في الدولة.

- **مركز نظم المعلومات:**

تتولى إدارة مركز نظم المعلومات العمل على وضع خطط وسياسات استخدام الحاسب الآلي للهيئة «نزاهة» ومتابعة تنفيذها، و برمجة، وحفظ ، واسترجاع، وتطوير نظم المعلومات والبيانات اللازمة لأنشطة الهيئة «نزاهة» ، وتوفير وصيانة الأجهزة، والبرامج والشبكات الإلكترونية اللازمة لنظم العمل الآلية للهيئة «نزاهة»، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية، وتصميم وتشغيل وإدارة قواعد البيانات والمعلومات بأنواعها المختلفة، هذا

بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم لمستخدمي الشبكات الإلكترونية بالهيئة «نزاهة» ، وتوفير البرامج والنظم الوقائية لحماية المعلومات في مختلف قطاعات الهيئة «نزاهة» ، ومتابعة تعزيزها بالبرامج المحدثة، وإنشاء ومتابعة وتحديث موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة « الإلكتروني.

- **مراقبة العلاقات العامة:**

قامت مراقبة العلاقات العامة بالتنسيق المنظم مع وسائل الإعلام والتواصل معها، وتنظيم التصريحات والبيانات الصادرة عن الهيئة «نزاهة»، والقيام باستقبال الضيوف وتنظيم المؤتمرات، والمعارض التي تشارك فيها الهيئة «نزاهة» في مختلف الفعاليات والأنشطة داخل وخارج دولة الكويت، مع الرصد الإعلامي لكافة الأخبار والمعلومات التي تتداولها وسائل الإعلام المرئية، والمقروءة، والمسموعة، والعمل على معالجتها وتوثيقها فيما يخص أعمال الهيئة «نزاهة».

ج- قطاع كشف الفساد والتحقيق:

بصدور القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وأعطيت الهيئة «نزاهة» الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة.

وقد أفرد الباب الخامس من القانون المذكور لتنظيم إجراءات البلاغ وحماية المبلغ، حيث حرص المشرع على تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، مع توفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين، وتعد إدارة التحري والتحقيق من أهم الإدارات الفنية في الهيئة «نزاهة»، وذلك لاختصاصها باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد؛ مما يكرس الاختصاص الجوهري للهيئة «نزاهة « في مكافحة الفساد وجرائمه.

د- قطاع الذمة المالية:

يمثل هذا القطاع أحد القطاعات المهمة في الهيئة «نزاهة «، ويتولى القيام بالإجراءات الخاصة بالكشف عن الذمة المالية؛ وفق ما نص عليه الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016، الذي يتضمن هذا القطاع إدارتين هما إدارة استلام ومتابعة إقرارات الذمة المالية، وإدارة لجان الفحص وإعداد التقارير.

وتتلخص مهام الإدارتين في تنظيم آلية استلام إقرارات الذمة المالية من المشمولين بالقانون، ومتابعة تحديث الإقرارات وحفظها، بما يكفل سلامة وسرية المعلومات، بالإضافة إلى تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية؛ وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفق ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

هـ- قطاع الوقاية:

يتضمن هذا القطاع على إدارتين هما: إدارة التوعية والتثقيف، وإدارة البحوث والدراسات.

حيث تقوم إدارة التوعية والتثقيف بوضع البرامج والمشاريع التوعوية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة ؛ لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد، والممارسات الفاسدة وآثارها، وكيفية الوقاية منها،

ومكافحتها، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لها، وبالتعاون المشترك مع منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، والتعاون مع المؤسسات التعليمية، ودور العبادة، لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة والتعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية، لإعداد برامج التوعية العامة بما يتعلق بأنشطة الهيئة «نزاهة» .

كما تختص إدارة البحوث والدراسات بإجراء البحوث والدراسات الإحصائية والاستفادة من الدراسات الأكاديمية التي تسهم في تطبيق أهداف الهيئة «نزاهة» حول مكافحة الفساد، بالإضافة لذلك إعداد التقرير السنوي لقطاعات الهيئة «نزاهة» كافة شاملاً أنشطتها خلال العام، وإعداد التقارير النصف السنوية، والتي تتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة، بالإضافة إلى متابعة المعايير الدولية للفساد، ومتابعة أحدث المستجدات بشأنها، ورصد كل البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد.

و- قطاع الشؤون الإدارية والمالية:

يندرج تحت هذا القطاع عدد من الإدارات هي: إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة التطوير الإداري والتدريب.

وتعمل هذه الإدارات على التنظيم الداخلي للهيئة، والذي منها الشؤون الإدارية التي تنظم ما يخص شؤون الموظفين وفق اللوائح الداخلية لذلك، وتنظيم شؤون التوظيف والتصنيفات.

كما تقوم إدارة الشؤون المالية في أقسامها اللاحقة لإعداد الميزانية الخاصة بالهيئة «نزاهة» والرواتب والمصروفات.

وتختص إدارة التطوير الإداري بوضع الخطط التطويرية والتدريبية والبرامج اللازمة وفق الاحتياجات الوظيفية، لتأهيل العاملين بالهيئة «نزاهة» نحو تطوير الأداء الوظيفي.

الفصل الثاني:

في مجال استراتيجية دولة الكويت لتعزيز النزاهة والشفافية

استراتيجية دولة الكويت لتعزيز النزاهة والشفافية:

قامت دولة الكويت بالتصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2007، وفي ظل تطبيق هذه الاتفاقية تم انشاء هيئة عامة مستقلة تحت مسمى الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، بمرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016.

ووفقا للمادة (5) فقرة (1) من قانون انشائها، تختص الهيئة "نزاهة" بوضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

أولا: توصيف المشروع:

يهدف "مشروع التعاون مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي" إلى تقديم الدعم إلى نزاهة في إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تساعد لخلق مجتمع كويتي مزدهر يتميز بالشفافية والحوكمة الفعالة والنزاهة، حيث يقوم كل فرد ومؤسسة يقوم بدور يتحمل فيه مسؤوليته تجاه المجتمع.

كذلك سوف يدعم المشروع حوكمة الإطار التنظيمي في نزاهة، والسياسات وخطط العمل ذات الصلة لتحسين تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد (CPI)؛ بما يضمن قدرة الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالهيئة العامة لمكافحة للفساد على دعم الهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة.

ومن خلال هذا المشروع تسعى الهيئة "نزاهة" إلى أن تطبق دولة الكويت القواعد الأساسية الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع منهجية تطبيق متوافقة مع الاتفاقية. وعليه قام مكتب برنامج دولة الأمم المتحدة في دولة الكويت بالاستعانة بالخبرات التي لديه بالشراكة مع المكتب الإقليمي لمكافحة الفساد وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، وأيضا بالخبرات المتخصصة بالمجال، وذلك للقيام بالأعمال التالية:

أ- تطوير استراتيجية وطنية وخطة تنفيذها، ووضع نظام للرصد والتقييم، وبناء قدرات فريق وطني للقيام بهذه الأعمال.

ب- العمل على تعزيز مكانة دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد (CPI)، إلى جانب وضع الاستراتيجية الوطنية.

ج- دعم العمل على تحقيق الهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية الداخلية بالهيئة.

د- تطوير الاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

ه- تطوير دليل السياسات والإجراءات الداخلية ودليل إجراءات العمل.

و- إجراء دراسة جدوى وإعداد الشروط المرجعية لنظام المعلومات والاتصالات.

ومن أجل البدء في الخطوات التنفيذية لإعداد الاستراتيجية الوطنية، فقد قامت الهيئة "نزاهة" بإصدار القرار رقم (119) لسنة 2017 بتاريخ 2017/5/28 والتعديلات عليه بتشكيل لجنة توجيهية عليا معنية بمشروع الاستراتيجية الوطنية، بالإضافة إلى الاستراتيجية الداخلية للهيئة؛ وذلك برئاسة رئيس الهيئة وعضوية كل من:

- السيد/لؤي احمد الصالح – عضو مجلس الأمناء ونائب رئيس اللجنة.
- السيد/محمد سلطان السبيعي عضو مجلس الأمناء.
- السيد/ عبد الوهاب صالح المزيني عضو مجلس الأمناء.
- السيد/سالم علي العلي الأمين المساعد لقطاع الذمة المالية.
- السيدة/ أبرار فهد الحماد أمين سر مجلس الأمناء.
- السيد/محمد جواد الموسوي مقرراً.

ولتكون اللجنة معنية بالآتي:

أ- التواصل والإشراف والمتابعة مع المعنيين بإعداد مشروعي:

1 – الاستراتيجية الوطنية.

2 – الاستراتيجية الداخلية لنزاهة.

ب-دراسة ومراجعة الشروط المرجعية والعقود الاستشارية للمشروعين والعرض على مجلس الأمناء للاعتماد.

ج- دراسة ومراجعة الجدول الزمني الخاص بتنفيذ المشروعين والعرض على مجلس الأمناء.

د- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني بشأن مشاركتها المتوقعة في مشروع الاستراتيجية الوطنية.

هـ-مراجعة المخرجات المتعلقة بالمشروعين وعرضها على مجلس الأمناء.

وعليه قامت اللجنة التوجيهية العليا بإعداد الشروط المرجعية لمشروعي الاستراتيجية الوطنية، وكذلك الاستراتيجية الداخلية بما فيها أنظمة ولوائح وسياسات لتنظيم أعمال الهيئة.

ومن أجل البدء في تنفيذ المشروعين، تم وضع آلية تنفيذها من خلال إعداد "وثيقة المشروع" بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت؛ ليكون الأخير مسؤولا عن توفير المستشارين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع الاستراتيجية الوطنية، والتعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية العالمية لإعداد الاستراتيجية الداخلية والنظم واللوائح والسياسات ذات الصلة بأعمال الهيئة. وبعد الاعتماد النهائي من مجلس الأمناء تم توقيع الوثيقة في 13ديسمبر 2017.

ثانيا: أعمال اللجنة التوجيهية العليا المعنية بمشروع الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية الداخلية:

قامت اللجنة بعقد ثلاثين (30) اجتماعاً بدءاً من 2018/1/1 إلى 2018/12/31، وجاءت أبرز أعمالها على النحو الآتي:

أ- مخاطبة معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لطلب الدعم من مجلس الوزراء لإجراءات إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وعليه تم إصدار القرار رقم (420) لسنة 2018 والذي يشير إلى إلزام كافة الجهات في الدولة بالتعاون مع الهيئة "نزاهة" في وضع الاستراتيجية الوطنية.

ب-تسمية منسق وطني وذلك للتنسيق والمتابعة في تنفيذ مخرجات المشروع مع ممثلي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت (السيد/محمد الموسوي – أمين سر اللجنة التوجيهية العليا).

ج- إعداد خريطة الطريق مع الفريق الاستشاري المتخصص في وضع الاستراتيجية الوطنية، من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

د- تنظيم حلقة نقاشية بتاريخ 19 مارس 2018، بمشاركة أبرز منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد.

هـ-تنظيم ورشة العمل الوطنية الأولى على مدى 3 أيام من 20 إلى 22 مارس 2018، وتم دعوة 20 جهة حكومية للمشاركة.

و- تنظيم جلسة حوارية مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية والاقتصادية في 2018/4/22.

ز- تنظيم جلسة حوارية مع الجهات الحكومية ومناقشة الأولويات والمحاور في 2018/4/24.

ح- عقد اجتماعات متعددة مع شركة "ارنست أند يونغ" التي قام مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بترسية مشروع إعداد الاستراتيجية الداخلية عليها.

ط-ومناقشة وتعديل واعتماد ميثاق عمل المشروع المعد من قبل الشركة، ورفعه إلى مجلس الأمناء للاعتماد النهائي.

ي- تنظيم عقد اجتماع ثاني مع منظمات المجتمع المدني، لمناقشة المحاور والأولويات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية، في 2018/9/10.

ك-تنظيم عقد اجتماع ثالث بين الجهات الحكومية، المعنية بتنفيذ المبادرات، وذلك لمناقشة المحاور والأولويات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية، في 2018/9/12.

ل- عقد اجتماعات ثنائية بين المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ووزارة التربية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وجهاز متابعة الأداء الحكومي وذلك لمناقشة المبادرات المتعلقة بهم.

م- مناقشة وتعديل واعتماد المحاور والأولويات والمبادرات المضمونة في الاستراتيجية الوطنية.

ثالثا: المرحلة التحضيرية لإعداد الاستراتيجية:

وفي ظل الاجتماعات المتعددة مع الفريق الاستشاري ومناقشة السبل في اعداد الاستراتيجية الوطنية، فقد اعتمدت اللجنة آلية عمل الفريق بأن تكون كالتالي:

أ- عمل دراسة أولية بناء على البيانات المتاحة والتي منها تقارير ديوان المحاسبة، التقارير الدولية والتقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني.

ب-مراجعة تقرير الاستعراض الدولي للامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي أعدتها دولة الكويت من خلال الهيئة "نزاهة".

ج- تحديد الشركاء الرئيسيين في هذه الاستراتيجية (المستفيدين منها).

د- عمل جلسات وورش عمل مع المستفيدين (الجهات الحكومية، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) وذلك لتكوين إطار الأولويات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية.

هـ-عمل اجتماعات ثنائية مع الجهات المعنية بتنفيذ بنود الاستراتيجية.

و- التحضير لمؤتمر، ومن ثم إطلاق مشروع الاستراتيجية الوطنية.

رابعا: مخرجات المشروع:

لقد قادت اللجنة التوجيهية العليا أعمال اعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية منذ بداية عملها، والتي تم تسميتها بـ "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" تأكيدا على محلية الاستراتيجية حيث تمت مواءمتها مع "رؤية الكويت 2035" وركائزها السبع (7) الرئيسة والمتعلقة بالاستثمار والتطوير، مع الأخذ بعين المواءمة مع الأطر الدولية بشأن مكافحة الفساد، أي الانسجام مع التزامات دولة الكويت ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك التركيز على أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 وبالأخص الهدف السادس عشر (16) منها والمتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وجاءت "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" استجابةً لتطلّعات الشعب الكويتي، مستلهمةً جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتّسقة في مكوّناتها مع إلتزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي. وهي تتميّز أنها أُعدّت بمنهجية علمية متخصّصة وفق مسار تشاركيّ شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى، وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كلّ ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، وتأتي متوافقةً مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما وينسجم مع مبادئ الديموقراطية مما سيرسّخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجابًا على حسن تنفيذها.

تمتد هذه الاستراتيجية خمس (5) سنوات بدءًا من العام 2019 وحتى العام 2024 ، وترتكز على أربعة (4) محاور وأهداف رئيسة، وتندرج تحتها ثلاث عشرة (13) أولوية موزّعة على سبع وأربعين (47) مبادرة، تقوم كلٌّ منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة، وكلّ ذلك في إطار رؤية طموحة ورِسالة محددة ومبادئ واضحة .

1 – الرؤية: كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد.

2 – الرسالة: تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عمومًا بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تتطلع الهيئة إلى مسؤولية القيادة وتنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية، وذلك في إطار من الشراكات الفعلية وعلاقات التعاون الوثيقة مع المؤسسات التابعة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في دولة الكويت، لا سيّما تلك التي ستقوم بدور في تنفيذ الاستراتيجية بمحاورها وأولوياتها ومبادراتها على النحو المفصّل في هذه الوثيقة، مع ضمان المشاركة الفاعلة لممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من المستفيدين.

خامسا: المنهجية:

استغرق إنجاز هذه الاستراتيجية سنةً كاملةً من العمل الدؤوب الذي قادته الهيئة "نزاهة" خلال العام 2018 بدعم فني من الأمم المتّحدة. انطوى هذا الجهد على أعمال بحثية مركزة، لحقها أكثر من ثلاثين (30) لقاء ثنائي ومتعدد الأطراف، ومساهمة أكثر من سبعين (70) مسؤولاً وناشطًا وخبيرًا من أصحاب الاختصاص وأصحاب المصلحة.

تمّ كلّ ذلك في إطار منهجية عامة استندت إلى مسار تشاركيّ يجسد أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وبنت على مصادر علمية ذات مصداقية دولية، وتمّت مواءمتها مع أبرز الأطر الدولية ذات الصلة، وتم تحديد أربعة (4) محاور أساسية لهذه الاستراتيجية، والتي تقوم كل منها بتحقيق الهدف الاستراتيجي فيها، وتندرج ضمنها ثلاث عشرة (13) أولوية، (حسب الجدول المبين أدناه)، موزعة على سبع وأربعين (47) مبادرة، وتقوم كل مبادرة منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات أداء.

المحاور	الأولويات	المبادرات
القطاع العام	الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة	5
	التعيين والترقية في القطاع العام	3
	النزاهة في أداء الوظيفة العامة	5
	المساءلة في القطاع العام	5
	فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة	4
القطاع الخاص	النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص	4
	دور القطاع الخاص في كشف الفساد	2
المجتمع	التوعية العامة	3
	دور التربية والتعليم	4
	التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام	4
الهيئات المتخصصة	تنمية القدرات	3
	حماية وتحفيز المبلغين عن قضايا الفساد	3
	التنسيق والتعاون	2
4 محاور	13 أولوية	47 مبادرة

الجدول رقم (1) الأولويات والمبادرات للاستراتيجية الوطنية

سادسا: مبادئ الاستراتيجية:

تقوم "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" على خمسة (5) مبادئ تحكم عملها وهي السيادة الوطنية، والمشاركة، والشمولية، والواقعية، والمسؤولية.

أ- السيادة الوطنية:

السيادة الوطنية مبدأ جوهريٌّ في القانون الدولي وجزءٌ لا يتجزأ من "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وهي الأساس الصلب الذي تحتاج إليه أي استراتيجية وطنية للنجاح على أرض الواقع، إذ يجب أن تتماشى مع احتياجات البلاد وأولوياتها وأن تتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك مع دستورها ونظمها القانونية والمؤسسية، دون أن يشكّل ذلك مانعًا أمام تطويرها وتعزيزها بما يعكس الإرادة الوطنية ويتماشى مع المعايير الدولية.

ب- المشاركة:

ينبغي للاستراتيجية أن تستفيد من مساهمات أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة على كلّ المستويات وفي مختلف المراحل مع أخذ مقتضيات الفعالية والكفاءة في الحسبان، بحيث يتمّ السعي إلى إشراك ممثلي الجهات الرسمية وغير الرسمية في تشخيص الواقع، وتحديد الأولويات، وتنفيذ المعالجات ورصد النتائج، وتقييم ما تحقق من نجاحات وإخفاقات، وفي ذلك تجسيد لمبادئ الديمقراطية وممارساتها والتزام صريح بما نصّت عليه "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، وما دعت إليه "رؤية كويت جديدة 2035".

ج- الشمولية:

تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عملية متكاملة تتطلب جهودًا وقائية وعقابية وتوعوية في القطاعين العام والخاص وعلى مستوى الدولة والمجتمع، وتقوم أساسًا على مجموعة من المبادئ والممارسات وأهمها الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع، مما يحتّم على أي استراتيجية في هذا المجال أن تكون شاملة لهذه الأبعاد وموقنة لها في النص والتطبيق.

د- الواقعية:

لا يمكن مكافحة كل أشكال الفساد في كل أماكن انتشارها في الوقت نفسه، فالأمر يتطلب تحديثًا واعيًا للقوانين والإجراءات، وتغييرًا عميقًا في ثقافات المؤسسات والأشخاص المعنيين، ومواجهةً طويلة الأمد مع أنماط عمل موجودة وشبكات راسخة، وكل هذا يحتاج إلى دعم سياسي ومؤسسي وشعبي مستمرّ، إضافة إلى موارد مالية وبشرية كافية، لذا يجب التنبه إلى عدم تشتيت الجهود بل تركيزها في أولويات محددة ولو على حساب أولويات أخرى، خصوصا عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية الأولى.

هـ- المسؤولية:

الجميع يتحمّل مسؤولية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ولكن لا يستوي الجميع في تحمّل المسؤولية، فلكل دوره وواجباته، ومن هنا ضرورة توضيح المسؤوليات في إطار الاستراتيجية، كما يجب ربط المسؤولية بالمساءلة من خلال إطار علمي لرصد وتقييم الأداء والنتائج، ومن ثمّ البناء على ذلك لمتابعة العمل وتصويبه إذا اقتضى الأمر.

سابعا: الأهداف الاستراتيجية:

تم تحديد الأهداف الرئيسة للاستراتيجية وفقا لمحاورها الأربعة وهي كالتالي:

أ- الهدف الاستراتيجي الأول: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية كفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

ب- الهدف الاستراتيجي الثاني: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ج- الهدف الاستراتيجي الثالث: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد.

د- الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الفصل الثالث

الإنجازات على مستوى الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

أولا: في مجال التعاون الدولي والإقليمي:

حرص المشرع الكويتي - من واقع أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 - على تكليف الهيئة بتحقيق بعض المستهدفات، وإنجاز العديد من المهام المرتبطة بمجالات التعاون الدولي والإقليمي في شأن منع الفساد ومكافحته، ومن بين هذه الأهداف والمهام والاختصاصات، ما يلي:

أ- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي تمت الموافقة عليها.

ب-العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.

ج- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها.

لذا يبدو واضحاً أن التعاون الدولي بفروعه الإقليمية والثنائية، هو من بين المهام والاختصاصات الرئيسة التي تتصل مباشرةً بأنشطة الهيئة ومستهدفاتها، حيث تتأسس المهام والاختصاصات المفترضة لمنظومة التعاون الدولي أن تُباشرها، على مجموعة من الأطر الدولية والوطنية والمصادر الفنية، منها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقرارات وتوصيات مؤتمر الدول الأطراف فيها، وأفرقة العمل الحكومية الدولية المنبثقة عنه، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومؤتمر الدول الأطراف فيها، والاتفاقيتان الأممية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إضافة إلى علاقات والتزامات ومسئوليات دولة الكويت أمام المنظمات الدولية والإقليمية (العربية - الخليجية)، بما يتماشى في مجمله مع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية.

وعلى ذلك تحرص الهيئة كل الحرص على تعزيز وجودها في الساحتين الدولية والإقليمية (العربية والخليجية)، وجميع ما يتم عقده أو تنظيمه خارجياً من مؤتمرات واجتماعات وفعاليات، تتصل بآليات وبرامج منع الفساد ومكافحته واسترداد وإرجاع موجودات الفساد إلى آخره من أطر التعاون الخارجي المرتبطة بأهداف الهيئة واختصاصاتها، ومن ثم فإنه يمكن في إيجاز تعداد المهمات الرسمية الرئيسة التي شاركت الهيئة في فعالياتها منذ بداية شهر يناير إلى نهاية شهر ديسمبر 2018، وذلك على النحو الآتي:

أ- في مجال التعاون الثنائي:

1- إجراء زيارة رسمية إلى دولة ماليزيا في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتدريب في مجال الوقاية من الفساد مع لجنة مكافحة الفساد الماليزية وأكاديمية مكافحة الفساد الماليزية والمعهد الماليزي للنزاهة، وذلك من تاريخ 17 إلى 19 أبريل 2018.

2- المشاركة في أعمال المؤتمر الذي نظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتونس بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي حول إقرارات الذمة المالية والإثراء غير المشروع، والذي عُقد بالجمهورية التونسية بتاريخ 1 يونيو 2018.

3- كما تسعى الهيئة إلى تعزيز تعاونها مع عدد من الهيئات النظيرة لها في الدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال النظر في إبرام مذكرات تفاهم معها.

آلية التقييم الذاتي في شأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة:

كان معالي المستشار/ عبدالرحمن نمش النمش - رئيس الهيئة، قد أصدر قراره رقم (34) لسنة 2016 متضمناً النص على تشكيل لجنة فنية برئاسة السيد المستشار/ رياض حمود الهاجري - نائب رئيس الهيئة، وعضوية مجموعة من المتخصصين بالهيئة، وذلك لأجل إعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة الخارجية وجميع الجهات الوطنية المعنية؛ وذلك في سياق الدورة الثانية من عملية استعراض تنفيذ أحكام الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء أحكام قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم 1/3.

وقد عقدت لجنة إعداد الرد على قوائم التقييم الذاتي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من الاجتماعات، كما أنها قد قامت بإنجاز مجموعة من الأعمال التحضيرية والدراسات والأبحاث ذات الصلة بمهامها واختصاصاتها الواردة في قرار تشكيلها، وصولاً إلى إعداد تقرير دولة الكويت بهذا الصدد في ضوء الردود والمرئيات التي وردت من الجهات المعنية، ومن ثم جرى إرسال التقرير إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث جار دراسته من قبل خبراء الدولتين المستعرِضتين لدولة الكويت تمهيداً للتوافق حول اعتماده ونشره دولياً من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

منهجية العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد:

ارتباطاً بما تقدم، فإنه يحق التنويه إلى أن الهيئة قامت بالتوازي مع المشاركة في أعمال ما سبق بيانه من فعاليات دولية وإقليمية (الخليجية و العربية)، بإعداد ردودها ومذكراتها وأبحاثها وتقاريرها الفنية والقانونية على خلفية ما تطلبه أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من معلومات وبيانات ومرئيات ودراسات وأبحاث تتعلق بتنفيذ وتفعيل قرارات وتوصيات مؤتمر الدول الأطراف، وفرق العمل الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المنبثقة عنه، ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ولجنة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب- في مجال التعاون الإقليمي:

1- التعاون الخليجي:

تحرص الهيئة دوماً على المشاركة في فعاليات وأعمال لجنة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنه لم يتم خلال العام 2018 عقد ثمة اجتماعات للجنة رؤساء الأجهزة، كما أنه لم يتم عقد أية فعاليات، أو اجتماعات ترتبط بالتعاون بين دول مجلس التعاون في شأن منع أو مكافحة الفساد.

وعلى هدي ما تقدم، فإنه يُذكر أن الهيئة كانت قد قامت بموافاة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمرئياتها حيال تنفيذ بنود قرارات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد، الصادرة في ختام دورة اجتماعهم والتي عُقدت يوم الاثنين الموافق 8 مايو 2017.

2- التعاون العربي:

شاركت الهيئة في عدة فعاليات تتصل بأطر وآليات منع ولمكافحة الفساد، وفقاً للنحو التالي: -

- المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (مكافحة الفساد في خدمة أمن الإنسان والمجتمع) والذي عُقد بمدينة بغداد بجمهورية العراق من تاريخ 15إلى 16 أبريل 2018.
- الاجتماع العام رقم 27 لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) والملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات الاستخبارات المالية، والذي عُقد بجمهورية لبنان من تاريخ 1إلى 3 مايو 2018.

وفي هذا السياق فإنه تجدر الإشارة إلى أن الهيئة تسعى دائماً إلى إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية ذات الصلة ببنود جداول أعمال الاجتماعات العربية التي يتم عقدها وتنظيمها في مجالات منع ومكافحة الفساد، ومن ذلك ما يتعلق بتنفيذ قرارات الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي عُقد من تاريخ 5 إلى 6 ديسمبر 2017 في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بجمهورية مصر العربية.

كما تحرص الهيئة دوماً على موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبصفة دورية ومنتظمة بالمرئيات القانونية والتوصيات والمقترحات التي ترتئيها الهيئة في إطار تعزيز وتفعيل التعاون العربي في هذه المجالات.

ج- في مجال التعاون الدولي:

شاركت الهيئة في حضور العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ذات الصلة باختصاصاتها وأهدافها، ومن بين ذلك المشاركة في الفعاليات الدولية التالية:

1- الاجتماع الدولي لمجموعة MENA-OECD Business Integrity Network في شأن التعاون بين القطاعين العام والخاص في إطار مكافحة الفساد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي عُقد في مدينة باريس بجمهورية فرنسا بتاريخ 29 مارس 2018.

2- الدورة التاسعة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني باستعراض التنفيذ، المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من تاريخ 4 إلى 6 يونيو 2018.

3- مؤتمر (حماية الرياضة من الفساد)، والذي عُقد في مركز فيينا الدولي بجمهورية النمسا، من 5 إلى 6 يونيو 2018

4- الدورة الثانية عشرة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني باسترداد الموجودات، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 6 إلى 7 يونيو 2018.

5- الدورة السابعة لاجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعنيين بالتعاون الدولي، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا بتاريخ 8 يونيو 2018.

6- الاجتماع التاسع لما بين الدورات للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بمنع الفساد، والذي عُقد في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 6 إلى 7 سبتمبر 2018.

7- الدورة السابعة لاجتماعات جمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 27 إلى 28 سبتمبر 2018.

8- إجراء زيارة تعاون رسمية إلى مقر منظمة الشفافية الدولية بمدينة برلين بجمهورية ألمانية الاتحادية، وذلك بتاريخ 12 نوفمبر 2018

9- الدورة التاسعة المستأنفة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني باستعراض التنفيذ، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 12إلى 14 نوفمبر 2018.

10- اجتماع فريق الخبراء الدوليين في شأن منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، والذي عُقد بمدينة ليما بجمهورية البيرو من 3 إلى 5 ديسمبر 2018.

ثانيا : في مجال أعمال المكتب الفني:

يتشكل المكتب الفني حالياً طبقاً للقرار رقم (187) لسنة 2017 الصادر عن معالي المستشار رئيس الهيئة أعماله وبصفة دورية في 2017/12/20، وكذلك القرار رقم (141) لسنة 2018 في 2018/9/20.

يتولى المكتب الفني التابع لمعالي المستشار رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد عمله منذ نشأة الهيئة وفى التقرير التالي نبذه عن الدور الذي قام به المكتب عن سنة 2018 وذلك على النحو التالي:

أ- إبداء الرأي القانوني فيما يعرض عليه من مسائل تتعلق بتطبيق القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ولائحته التنفيذية.

ب-أبدى المكتب الفني الرأي القانوني في التحقيقات التي تمت في البلاغات المقدمة إلى الهيئة والخاصة بجرائم الفساد وجرائم الكسب غير المشروع وما تم فيها من تصرف وغير ذلك مما اسند اليه من عمل في هذا الخصوص.

ج- إجراء دراسة حول الحصانة البرلمانية في دولة الكويت.

د- قام المكتب الفني بإبداء الرأي في بعض التشريعات مما يسنده معالي المستشار رئيس الهيئة اليه.

هـ-قام المكتب الفني بتناول بعض الموضوعات التي تخص أوضاع العاملين بالهيئة والتي طلب معالي المستشار رئيس الهيئة الرأي فيها.

ثالثا: في مجال التخطيط والمتابعة وضبط الجودة:

أ- الإشراف على إعداد خطة الهيئة التشغيلية:

1- إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2019/2018

مخاطبة كافة الوحدات التشغيلية في الهيئة لتزويد مكتب التخطيط والمتابعة بالمشاريع المزمع إنجازها من 1 ابريل 2018 إلى 31 مارس 2019، بالإضافة إلى الرد على كافة استفسارات الوحدات التنظيمية ومتابعة التعديلات من قبلهم.

وعليه تم إعداد مسودة نهائية تفصيلية ومختصرة للخطة التشغيلية لسنة 2019/2018 مع ربط كافة

المشروعات المذكورة بميزانية الهيئة المعتمدة للسنة المالية، ومن ثم رفع الخطة التشغيلية إلى معالي رئيس الهيئة للعرض على مجلس الأمناء للاعتماد.

2- إعداد مسودة دليل إجراءات الخطة التشغيلية للبدء في إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2020/2019

وعليه تم إعداد دليل إجرائي يهدف على تطوير نظم العمليات التخطيطية في الهيئة، ويسهم في ربط المشروعات بالأهداف كافة، والاختصاصات الواردة بقانون إنشاء الهيئة.

ب- إعداد التقارير الشهرية لمتابعة إنجازات الخطة التشغيلية للسنة 2019/2018:

متابعة مشروعات الوحدات التشغيلية المذكورة كافة في الخطة التشغيلية لسنة 2019/2018 ليتم إعداد تقرير كل شهرين في السنة المالية، حيث يتم قياس تطور إنجاز المشاريع، ورصد معدل الإنجاز والمعوقات التي تواجه تلك الوحدات.

ج- متابعة مشروعات الهيئة التنموية الدارجة في الخطة الإنمائية التابعة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية:

متابعة إنجاز مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الذي تم إدراجه في النظام الآلي التابع للأمانة العامة لمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية منذ 2017.

حيث تم إدخال الإجراءات الأخيرة للمشروع، ونسبة تنفيذ الخطوات التنفيذية؛ وذلك بالتنسيق مع مقرر اللجنة المختصة في مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية.

رابعا : في مجال أمانة سر مجلس الأمناء:

أ- إعداد العديد من مشروعات القرارات التي تصدر عن مجلس الأمناء.

ب- تطبيق نظام الحكومة الخاصة بأعمال مجلس الأمناء في إدارة جلساته.

ج- إعداد تقارير دورية خاصة بأعمال مجلس الأمناء؛ وذلك لمتابعة انجاز المجلس لقراراته.

د- تزويد السادة الأعضاء التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس كافة.

هـ- التنسيق مع لجنة الاستراتيجية بمتابعة وإعداد المخرجات الخاصة بالاستراتيجية الداخلية للهيئة والتي قاربت على (40) مخرجاً، قامت الإدارة في أثنائها بمراجعة تلك المخرجات، ومتابعة تعديل وملاحظات السادة أعضاء المجلس عليها حتى تصدر في شكلها النهائي واعتمادها من قبل المجلس.

خامسا : في المجال القانوني:

ليس من شك في الأهمية التي يمثلها التقرير، اذ يعبر عن الموضوعات وجوانب العمل المختلفة بشكل منتظم ودوري، والإدارة القانونية هي فرع من روافد الهيئة وجزء من هذا التقرير، إذ هي تعبر من خلال نشاطاتها عن غاية وجودها، وأنها الأثر الواضح من خلال مشاركتها في اللجان والاجتماعات التي تدعى إليها، وإبداء الرأي في النتائج والقرارات والمشاركة بها في الندوات القانونية الداخلية والخارجية؛ وذلك حسب التوجيهات الصادرة من الإدارة العليا و الأمين العام، وإن الشؤون القانونية تجد لها دورا في كل المجالات، إذ لن تخلو إحداها من مسألة قانونية، بداية من إعداد الخطط الفرعية و البرامج التنفيذية الخاصة بالشؤون القانونية إلى المشاركة

في الاجتماعات إلى الرد على كافة الأسئلة والاستفسارات القانونية الواردة من إدارات وقطاعات الهيئة، وتقديم الاستشارات القانونية في كل ما يخص الهيئة إلى التحقق من التشريعات القانونية من خلال التطبيق العملي، وبيان الثغرات، واقتراح التعديلات اللازمة لها؛ مرورا بمراجعة القرارات والتعاميم المعمول بها في الهيئة.

ومن جانب آخر فان الإدارة تعمل على دراسة القضايا المتعلقة بالهيئة كافة ومتابعة المنازعات والقضايا التي تكون الهيئة طرفا فيها، وتعد وتحضير الوثائق والمستندات اللازمة والموثقة للدفاع عن الهيئة في أي دعوى قضائية ضدها، وتقديم الردود والأدلة والأسانيد القانونية المتعلقة بهذه القضايا، بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع، هذا فضلا عن الدور الرئيس القائمة به من خلال الحضور الفعلي أمام النيابة العامة، وتمثيل الهيئة في البلاغات المقدمة منها ضد المتأخرين عن تقديم إقرارات الذمة المالية وغيرها مما تكلف به، كما تقوم فعليا بدور كبير في صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات، كما تقوم الإدارة بالاطلاع على الاتفاقيات العربية والدولية التي يرتبط موضوعها بنشاط الهيئة، وتقديم الاقتراحات على ضوء ذلك.

قدمت الإدارة العديد من الحلول القانونية التي ساعدت في الحد من الدعاوى القضائية، من خلال طرح الأفكار والاقتراحات التي تمنع رفع دعاوي على الهيئة ، كما أنها لا تدخر وسعا في متابعة القوانين والتشريعات والقواعد القانونية المعمول بها، و التي تؤثر على عمل الهيئة، وعرض التوصيات والاقتراحات، بل والعمل على إيجاد الحلول للحالات أو المشكلات التي لا يشملها القانون، فضلا عن إعداد الصياغة القانونية للقرارات الإدارية الصادرة عن الإدارات ذات العلاقة تلافيا لعدم الطعن فيها أمام الجهات المختصة، ولا تدخر في تعريف العاملين في جميع الإدارات ذات العلاقة بالقانون بالتشريعات الجديدة، واستخلاص الصعوبات التي قد تواجههم في التطبيق العملي لتلك التشريعات، والتعرف من خلال ذلك على مواطن الخلل والغموض والثغرات القانونية في نصوص تلك التشريعات، ومراجعة اللوائح الداخلية بالتعاون مع باقي الإدارات والمساعدة في تطبيقها وفق نصوص القانون.

كما يبرز دور الإدارة في التحقيقات المتعلقة بالمخالفات الإدارية المنسوبة للموظفين، أو في الشكاوى المقدمة منهم أو ضدهم، والتي قد يقوم بها أحد أعضائها، أو يقترح تشكيل لجنة تحقيق، وإعداد محضر التحقيق بعد إجرائه، واقتراح العقوبات على المخالفين وفق لائحة الهيئة المعتمدة والقواعد القانونية المعمول بها.

وتأمل الإدارة في إيجاد آلية للتنسيق مع كافة الوحدات القانونية في الجهات الحكومية في الدولة في كل ما يتعلق بالموضوعات والمسائل القانونية ذات العلاقة بمهام وعمل الهيئة.

كما تعتز الإدارة بالمشاركة في الدورات التدريبية التي أجرتها الهيئة.

أ- العقـــود :

قامت الإدارة بإعداد الصياغات القانونية للعديد من العقود التي أحيلت إليها، كما قامت الإدارة بإعداد النماذج القانونية للعقود والملاحق التي تعرض عليها، وإبداء الآراء القانونية بشأن العقود والاتفاقات ومذكرات التفاهم.

ومنها على سبيل المثال (عقد توفير الفنيين والاختصاصيين بإدارة مركز نظم المعلومات – عقد شراء وتوريد وصيانة مشروع التراسل الالكتروني وإدارة البلاغات، وميكنة العمليات وحفظ المستندات – وثيقة الاتفاق بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP – عقد اتفاق حول دراسة "جرائم الرشوة ومدى

انتشارها في دولة الكويت" – عقد توريد وتركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة والبرامج اللازمة لنظام مراقبة وتحليل المعلومات الأمنية والاختراقات والحد من الاختراقات للهيئة – عقد تصميم وتنفيذ إنشاء البوابة الإلكترونية للهيئة – مذكرة التفاهم بين الهيئة ومعهد الدراسات المصرفية – مذكرة التفاهم بين الهيئة ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – ملحق عقد إعداد وتنفيذ الفيلم الوثائقي عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشأة الهيئة – الرأي القانوني في ملاحظات مسودة مذكرة التفاهم بين الهيئة ووزارة التجارة والصناعة – مذكرة التفاهم بين الهيئة ووزارة التعليم العالي – مقترح عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد).

ب- إنذار المتأخرين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية :

1- التنسيق مع رئيس ومديري إدارات التنفيذ في مختلف محافظات دولة الكويت حول آلية إيداع الإنذارات الصادرة عن الهيئة ومن ثم استلامها بعد إتمام عملية الإعلان.

2- إعداد وصياغة (166) إنذارًا لإقرار الذمة المالية الأول.

3- استلام الإنذارات بعد إتمام عملية الإنذار من إدارات التنفيذ المشار إليها ثم إحالتها إلى الإدارة المختصة- قطاع الذمة المالية-، وذلك ليقوم القطاع بحساب المواعيد المترتبة على عملية الإنذار، وما يليها من إجراءات.

ج- إحالات المتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية إلى النيابة العامة :

1- إعداد وصياغة (229) كتاب إحالة للنيابة العامة والمستندات المرفقة بها، ورفعها لمعالي رئيس الهيئة لاعتمادها وإحالتها للنائب العام.

2- تمثيل الهيئة أمام النيابة العامة في الإحالات المقدمة من الهيئة، وتقديم المستندات اللازمة في هذا الشأن أمام النيابة العامة.

3- متابعة قرارات النيابة العامة الصادرة بشأن الإحالات مع حفظها بالإدارة.

د- القضايا والتظلمات :

1- متابعة (36) قضية بمختلف درجات التقاضي والتي تكون الهيئة طرفا فيها.

2- إعداد مذكرات الدفاع بشأن القضايا التي ترفع من الهيئة وعليها والتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع وتقديم المستندات اللازمة لها.

3- حضور جلسات المحكمة وإبداء دفاع الهيئة أمام المحكمة بعد التنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع في القضايا المهمة.

4- مباشرة التظلمات المقدمة للهيئة، وإبداء الآراء القانونية بشأنها.

5- إعداد كشف بالقضايا المتداولة والمحجوزة للحكم شهريا ومن ثم رفعها للسيد الأمين العام.

هـ- التحقيقات:

1- إجراء التحقيقات الإدارية فيما يحال إلى الإدارة من مخالفات إدارية، ومباشرة التحقيق فيها وإبداء الرأي بشأنها، واقتراح الجزاءات المناسبة في حال ثبوت ارتكاب مخالفة.

2- إعداد مذكرات الإحالة للنيابة العامة في التحقيقات الإدارية ذات الشق الجزائي والحضور فيها والمتابعة.

و- الموضوعات المختلفة :

1- المشاركة في لجنة تنظيم فعاليات الدورات التدريبية الإقليمية بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) و مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة (unodc) في دولة الكويت.

2- المشاركة في مؤتمر آليات التحكيم في منازعات الملكية الفكرية(2).

3- المشاركة في مؤتمر خاص حول أفضل الممارسات في التعاقدات الحكومية بدولة الكويت.

4- إعداد مشروع الرد على طلبات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الامة.

5- المشاركة في ورشة العمل التعريفية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون انشاء الهيئة، والتي أقيمت في مقر الهيئة لموظفي وزارة الاعلام.

6- المشاركة في ورشة العمل التعريفية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون انشاء الهيئة، والتي أقيمت في مقر الهيئة لموظفي وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

7- إعداد مذكرة بشأن التقرير النهائي الشامل لفريق عمل جزيرة فيلكا.

سادسا: في مجال التشريعات والقوانين:

1- إعداد المقترح الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1960/16) بإصدار قانون الجزاء بصياغة نصوص مواد تتعلق بمد المسئولية الجنائية لتشمل الأشخاص الاعتبارية.

2- متابعة مشروع قانون بشأن التعاون القانوني والقضائي والدولي في المسائل الجزائية لدولة الكويت مع إدارة الفتوى والتشريع.

3- متابعة مخرجات عقد اتفاق الدراسة بشأن جرائم الرشوة ومدى انتشارها.

4- متابعة إعداد المقترح الخاص بتعديل قانون المناقصات العامة.

5- إعداد الدراسة بشأن مشروع قرار مجلس الوزراء بوضع آلية إنشاء وحدات بمكاتب الوزراء لتعزيز النزاهة.

سابعا: في مجال الكشف عن الفساد والتحقيق:

أ- في مجال كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال:

تتولى إدارة كشف الفساد واسترداد الأموال متابعة إجراءات استرداد الأموال المنهوبة، ومتحصلات الفساد؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة ذات الصلة، وتنقسم أهدافها واختصاصاتها إلى التالي:

1- الاختصاصات الرئيسة لإدارة كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال:

- رصد المعلومات والمستندات عن جرائم الفساد.
- متابعة المشروعات الحكومية الحيوية.
- اتخاذ إجراءات استرداد الأموال وحماية المبلغين.

2- الاختصاصات الفرعية:

ويندرج من هذه الاختصاصات الرئيسة عدة اختصاصات فرعية؛ وذلك على النحو الآتـي:

- رصد المعلومات والمستندات عن جرائم الفساد في المصادر المتاحة، والاستعلام والضبط من الجهات المعنية، للتحقق من جدية المعلومة.
- متابعة الإجراءات التنفيذية لعقود المشروعات الحكومية الحيوية التي تكون محلاً للأخبار المتداولة.
- متابعة الإجراءات التحفظية والنهائية لاسترداد الأموال محل البلاغات، والتي تتخذها الجهات المختصة (النيابة العامة والإدارة العامة للتنفيذ).
- إحالة وقائع الفساد محل الرصد، أو المتابعة، وما يثبت جديتها من معلوماتٍ، أو مستنداتٍ إلى إدارة التحري والتحقيق؛ تمهيداً لإحالتها إلى الجهات المختصة.
- مشاركة إدارة التحري والتحقيق في دراسة البلاغات بإبداء الرأي الفني من الجانب (الهندسي أو المحاسبي).
- دراسة تقارير الجهات الرقابية المحالة إلى الهيئة "نزاهة" كافة حول شبهات جرائم الفساد، وتزويدها بالإفادة المطلوبة.
- متابعة تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية مع الجهات الحكومية، وما يستجد بشأنه.
- إعداد قاعدة بيانات لشروط وإجراءات طلبات المساعدات القانونية المتبادلة لدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتنسيق مع إدارة التعاون الدولي التابعة لمكتب الرئيس.
- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن عمليات الإحصاء الجنائي لقضايا جرائم الفساد لدى الجهات المختصة (النيابة العامة، الإدارة العامة للتحقيقات) وما صدر بشأنها من قرارات وأحكام.
- إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ذات الشأن بجرائم الفساد محل البلاغات، وذلك بالتنسيق مع إدارة التعاون الدولي التابعة لمكتب الرئيس.
- وضع أطر التعاون بين الهيئة "نزاهة" والجهات المختصة والمعنية بحماية المبلغين عن جرائم الفساد.
- إعداد الإحصائيات والتقارير الدورية التي تبين أعمال الإدارة من حيث رصد المعلومات عن جرائم الفساد، ومتابعة المشروعات الحكومية الحيوية، ومتابعة إجراءات استرداد الأموال وحماية المبلغين.
- التنسيق مع إدارة التعاون الدولي لتمثيل الهيئة "نزاهة" في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية المعنية باسترداد الأموال وحماية المبلغين.
- أداء الواجبات والصلاحيات والوسائل القانونية الأخرى التي تخدم الإدارة يرى الرئيس تكليف الإدارة بها.

التعاون مع جهات الاختصاص بشأن استرداد الأموال:

في ضوء حكم المادة (3/4) من قانون إنشاء الهيئة رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على استهداف الهيئة العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقا للقانون. واستنادا إلى حكم المادة (6/5) والتي تنص على اختصاص الهيئة بمتابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

قامت الهيئة بالتعاون مع النيابة العامة في مجال رصد ومتابعة الأموال لقضية متداولة أمام المحاكم الكويتية لصالح شركة KGL للاستشارات.

توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغين:

بموجب ما جاء في المادة رقم (37) من قانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أن "الإبلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص، وحرية المبلغ وأمنه وسكينته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يقرر ضمانات أخرى في هذا الخصوص، ولا يجوز المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الإبلاغ عن هذه الجرائم" والمادة رقم (41) بند (2) "..توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغ: وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة"، والمادة رقم (63) من اللائحة التنفيذية رقم 300 لسنة 2016 أنه: " لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضد المبلغ من جهة عمله يغير من مركزه القانوني أو الإداري أو ينتقص من حقوقه أي يحرمه منها أو يشوه مكانته أو سمعته أو أي تدابير أو إجراءات أخرى سلبية أيا كانت طالما بسبب يتصل بدوره في مكافحة الفساد، ويعتبر قرار الإجراء كأن لم يكن من تاريخ صدوره وتلغى كل آثاره"

قامت الهيئة بتوفير الحماية الإدارية والوظيفية لمبلغين عاملين في الجهات التالية:

- الإدارة العامة للجمارك.
- هيئة أسواق المال.
- جامعة الكويت.

• عدد الرصد الإخباري:

بموجب ما جاء بالمادة رقم (24) من القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على: "تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها".

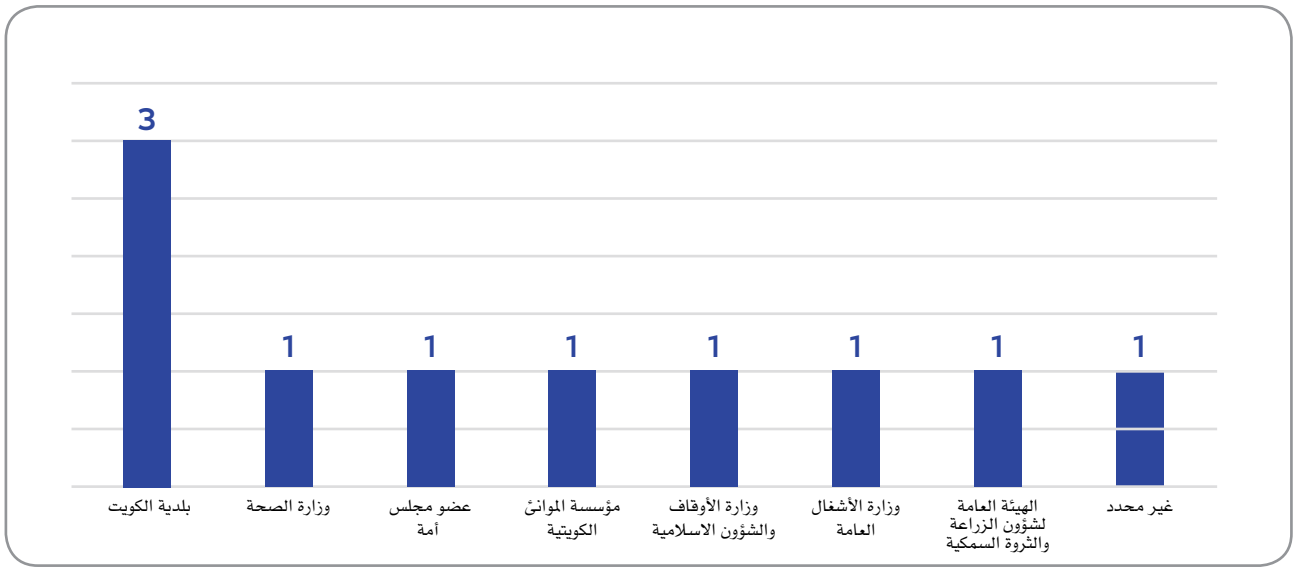
قام قطاع كشف الفساد والتحقيق برصد (10) حالات رصد اخباري من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31 موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (2) عدد الرصد الإخباري

حالة الرصد	العدد
قيد البحث والتحري	10

• عدد الرصد الإخباري ضد جهات الدولة المخاطبة وفق القانون:

بلغ إجمالي عدد الرصد الإخباري ضد جهات الدولة المخاطبة وفق القانون خلال العام 2018 (10) حالات، والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك:



الشكل رقم (2) عدد الرصد الإخباري ضد الجهات الدول المخاطبة وفق القانون

• موضوعات الرصد التي تم التصرف بشأنها:

قامت الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي توصلت إليها وعلِمتها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص، وطلب التحري عنها، وجمع الوثائق والحقائق بشأنها، والتصرف فيها.

الجدول رقم (3) موضوعات الرصد التي تم التصرف في شأنها

موضوعات الرصد المحفوظة نهائيا	موضوعات الرصد المحالة إلى الجهة المختصة بعد التوصية بعدم الاختصاص
11	1

• متابعة المشروعات الحكومية الحيوية:

بموجب ما جاء بالمادة رقم (1/4) من القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والتي تنص على إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والاستخدام الأمثل لها.

مبنى الركاب (II) في مطار الكويت الدولي:

في إطار مباشرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" لاختصاصاتها في إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية قامت بمتابعة أعمال المشروعات الإنشائية الحيوية المدرجة بالخطة التنموية للدولة، منها أعمال مشروع مبنى الركاب (II) في مطار الكويت الدولي بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة؛ وذلك بتزويد الهيئة بتقارير ربع سنوية تتضمن المعلومات الخاصة، ونسب الإنجاز، والأعمال التنفيذية ذات الصلة بالمشروع، وتم إعداد عدة تقارير متابعة من قبل الفريق الفني بالهيئة، يلخص الموقف التنفيذي الحالي للمشروع، ويتم رفعهم بصورة دورية لمعالي رئيس الهيئة لمتابعة سير أعمال المشروع.

الجدول رقم (4) عدد كتب المخاطبات للجهات المعنية بالمشروع

الجهة	عدد كتب الاستعلام
وزارة الأشغال العامة	6
المجموع	6

• التقارير الفنية في البلاغات وموضوعات الرصد:

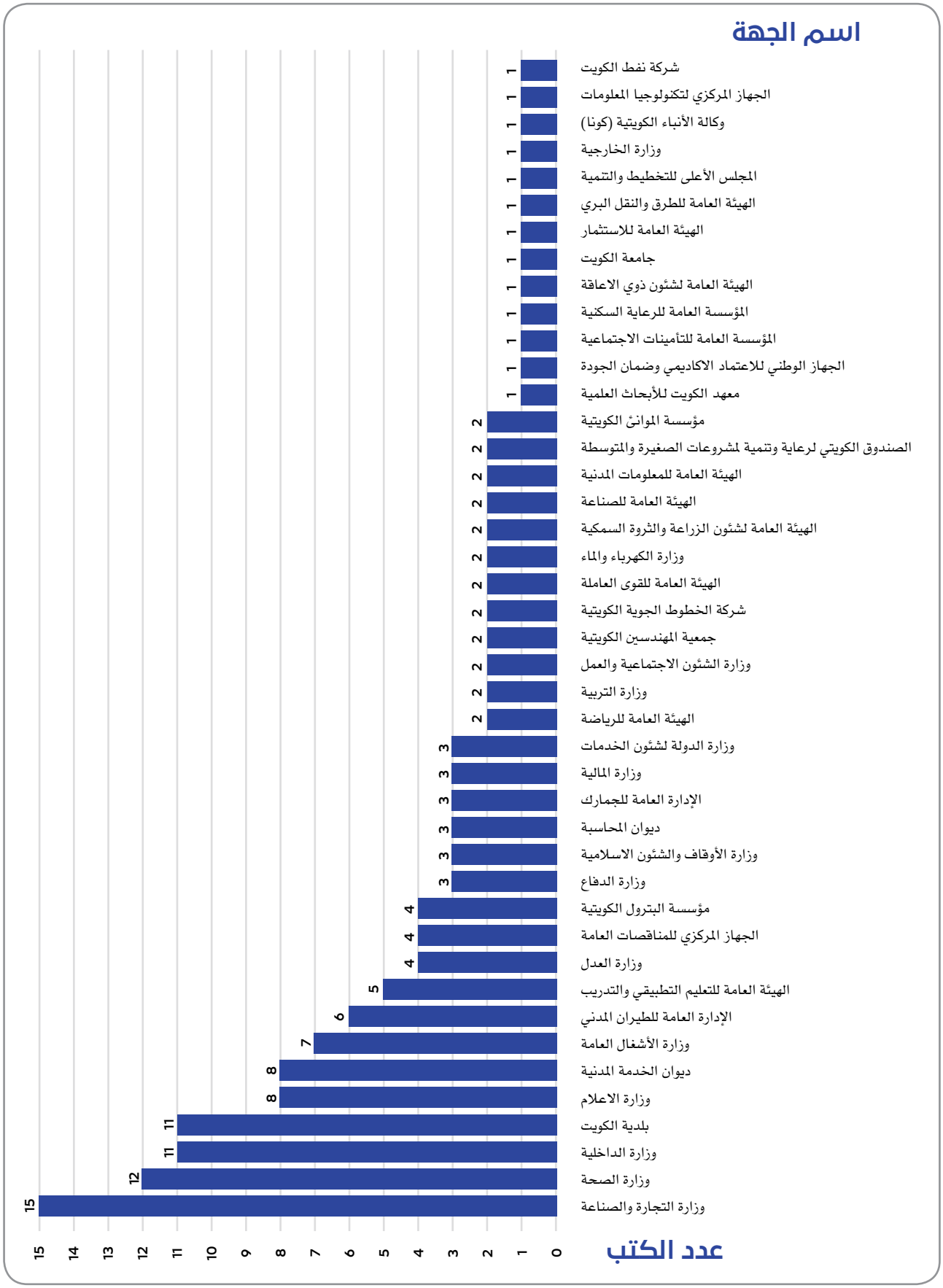
يتم الاستعانة بالموظفين الفنين لمشاركة إدارة التحري والتحقيق في دراسة البلاغات بإبداء الرأي الفني من الجانب (الهندسي أو المحاسبي).

الجدول رقم (5) التقارير الفنية في البلاغات ومواضيع الرصد

نوع التقارير	عدد التقارير
التقارير الفنية الهندسية	1
التقارير الفنية المحاسبية	8

كتب استعلام البيانات الصادرة من قطاع كشف الفساد والتحقيق للجهات الخاضعة:

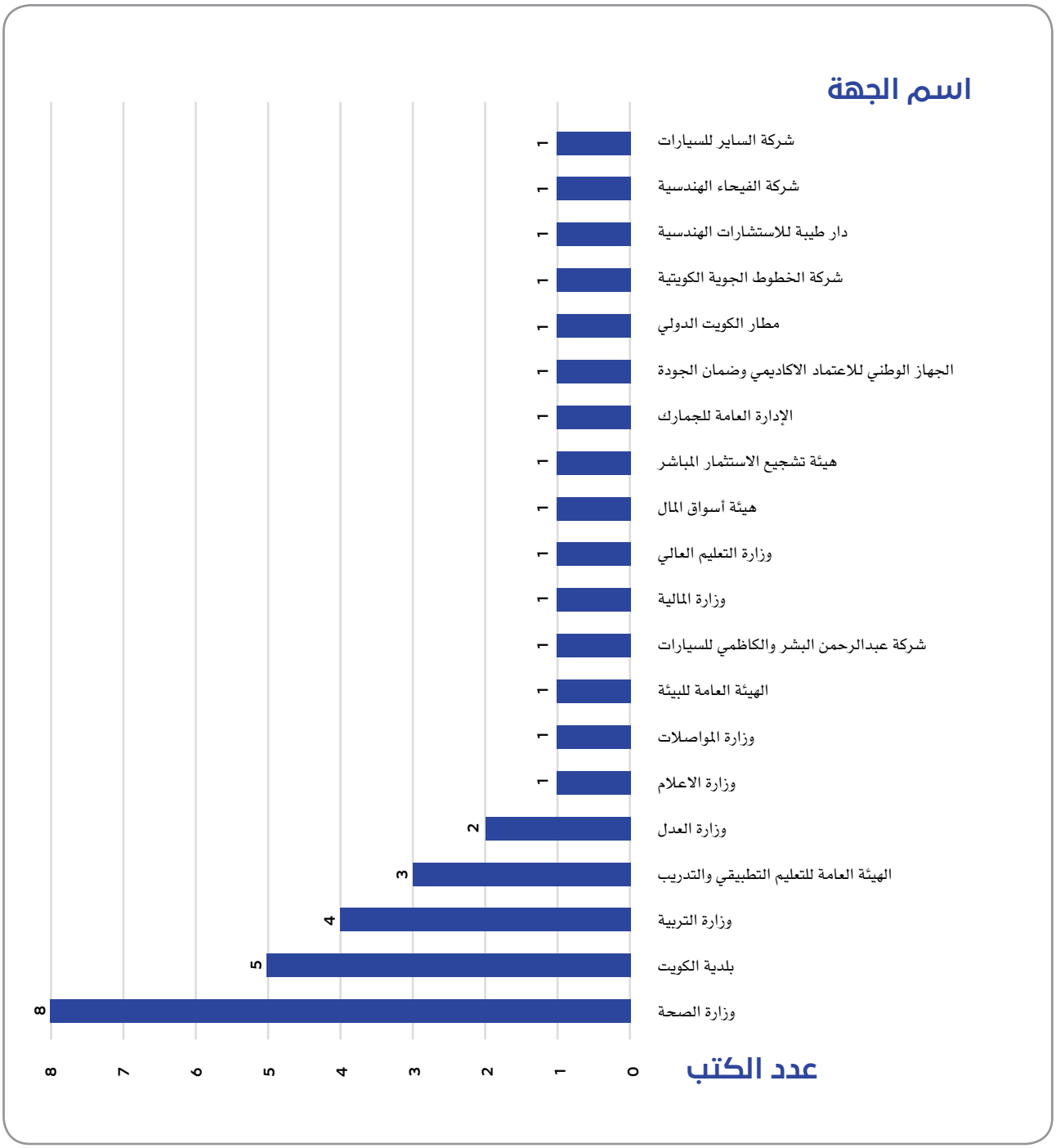
على ضوء أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بإرسال كتب استعلام بيانات للجهات الخاضعة لقانون الهيئة من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31.



الشكل رقم (3) يوضح كتب الاستعلام الصادرة عن قطاع كشف الفساد والتحقيق للجهات الخاضعة للقانون

الضبطية القضائية:

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/11/29 في جريدة كويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي الهيئة سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون، ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت الهيئة "نزاهة" بإجراء (37) ضبطية قضائية من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31، موزعة على النحو التالي:



الشكل رقم (4) عدد الضبطيات القضائية

ب- في مجال التحري والتحقيق:

تقوم إدارة التحري والتحقيق بتلقي البلاغات، ووقائع الفساد ضد الخاضعين في المادة رقم (2) من القانون رقم (2) لسنة 2016، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من ذات القانون، ومباشرة أعمال التحقيق المبدئي، واستدعاء المبلغ وأخذ أقواله واستدعاء الشهود والخبراء، وممارسة أعمال الضبطية القضائية ولها طلب الاستعانة بالجهات الفنية المختصة لبيان صحة البلاغ، وجمع المعلومات والاستدلالات في وقائع الفساد المعروضة عليها، ودراسة المستندات الواردة بالبلاغ، ومباشرة كافة الإجراءات اللازمة لهذا الغرض مع الجهات القضائية المختصة، وفي حال استكمال التحقيق المبدئي، وجمع الاستدلالات، والتأكد من صحة ما ورد فيها، وقيام أساس معقول للاعتقاد بارتكاب أحد الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من قانون انشاء الهيئة، تقوم الادارة بإحالة البلاغ للجهات المختصة (النيابة العامة) مرفق معه جميع الاستدلالات والمعلومات التي حصلت عليها الإدارة، كما تقوم الإدارة بمتابعة الملف بعد إحالته إلى الجهات القضائية المختصة.

١- الاختصاصات الرئيسة لإدارة التحري والتحقيق:

- تلقي البلاغات ضد الفئات الخاضعة لجرائم الفساد، والمخالفات المالية الجسيمة، وجريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع.
- اتخاذ إجراءات التحري والتحقيق للاستدلال حول الوقائع محل البلاغات.
- إحالة البلاغات المتضمنة شبهة جرائم فساد، أو غيرها إلى الجهات المختصة.

٢- الاختصاصات الفرعية:

ويندرج تحت هذه الاختصاصات الرئيسة عدة اختصاصات فرعية؛ وذلك على النحو الآتي:

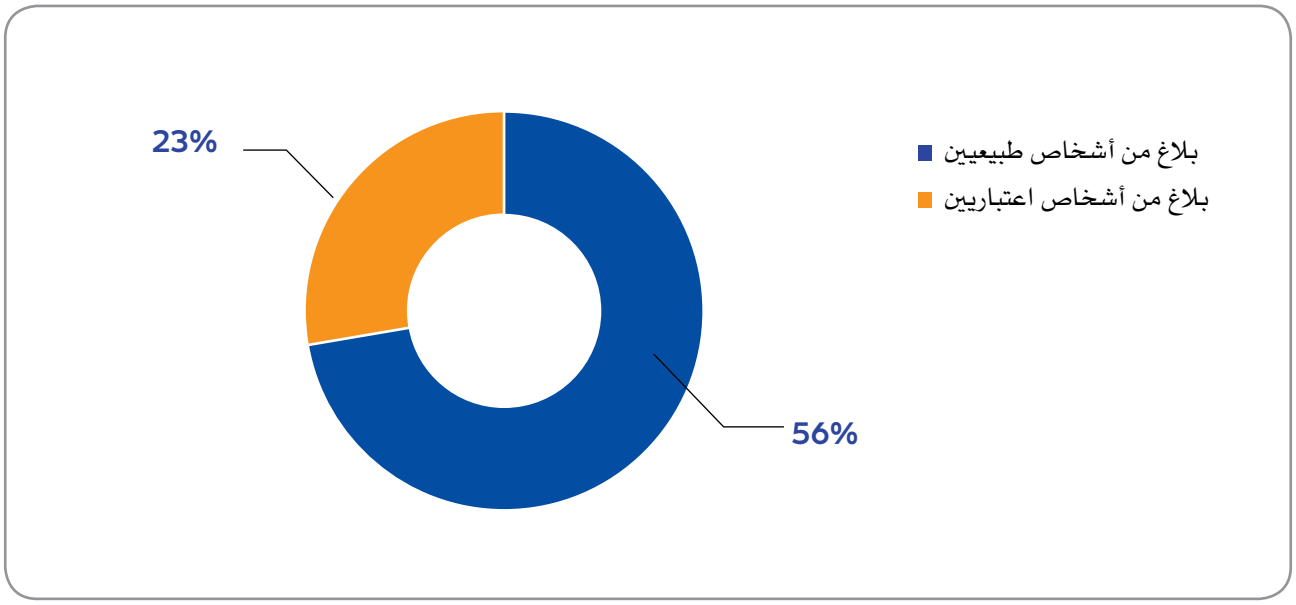
- تلقي البلاغات والشكاوى، والتقارير التي تشير إلى وقوع شبهات جرائم الفساد، أو المخالفات المالية الجسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع المقدمة ضد الفئات الخاضعة، ومن ثم إحالتها إلى الجهات المختصة.
- تلقي البلاغات والتقارير من قطاع الذمة المالية التي تشير إلى وقوع شبهة جريمة الكسب غير المشروع، واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التحقق منها.
- مباشرة إجراءات التحري والاستدلال بشأن البلاغات؛ وذلك لجمع المعلومات والمستندات التي تدل على تحقق الوقائع محلها.
- مباشرة إجراءات التحقيق المبدئي عن طريق استدعاء من لديه علم من شهود، وخبراء بشأن الوقائع المبلغ عنها، وذلك لسماع أقوالهم، وإثباتها في المحاضر.
- مباشرة أعمال ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر للحصول على المعلومات، والمستندات اللازمة التي تدل على تحقق شبهات جرائم الفساد، والمخالفات المالية الجسيمة، وجريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع المبلغ عنها.
- إحالة البلاغات التي ثبت بعد مباشرة التحري والتحقيق بها وجود شبهات جرائم فساد إلى النيابة العامة.
- التنسيق مع لجان الفحص التابعة لقطاع كشف الذمة المالية فيما يتعلق بجريمة الكسب غير المشروع.
- حضور جلسات التحقيق، والمحاكمة التي تعقدها النيابة العامة، والجهات القضائية، للنظر في البلاغات المحالة من الهيئة "نزاهة"، والعمل على تزويدها بالأدلة والمستندات اللازمة لتعزيز الشبهة المحالة.

- التنسيق مع إدارة كشف الفساد، واسترداد الأموال بشأن ما يتصل بعلم الإدارتين بما تختص به الأخرى وعلى وجه الخصوص إحالة ما تكشف عنه التحريات والتحقيقات من تنفيذ عقد، أو ارتباط تكون الدولة طرفاً فيه؛ وذلك بالمخالفة لأحكام القانون أو بنود العقد.
- متابعة إجراءات التحقيق والتصرف والاتهام التي تتخذها النيابة العامة، والجهات القضائية بشأن البلاغات المحالة من الهيئة "نزاهة".
- أداء الواجبات والصلاحيات والوسائل القانونية الأخرى التي تخدم أغراض طلب التحري، وجمع الاستدلالات، يرى الرئيس تكليف الإدارة بها.

• عدد البلاغات التي وردت إلى القطاع بحسب ورودها:

تتلقى الهيئة البلاغات من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، حيث قامت إدارة التحري والتحقيق ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات عنها، وصولا إلى التأكد من توافر قيام شبهة جريمة من جرائم الفساد، أو مخالفة مالية جسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع.

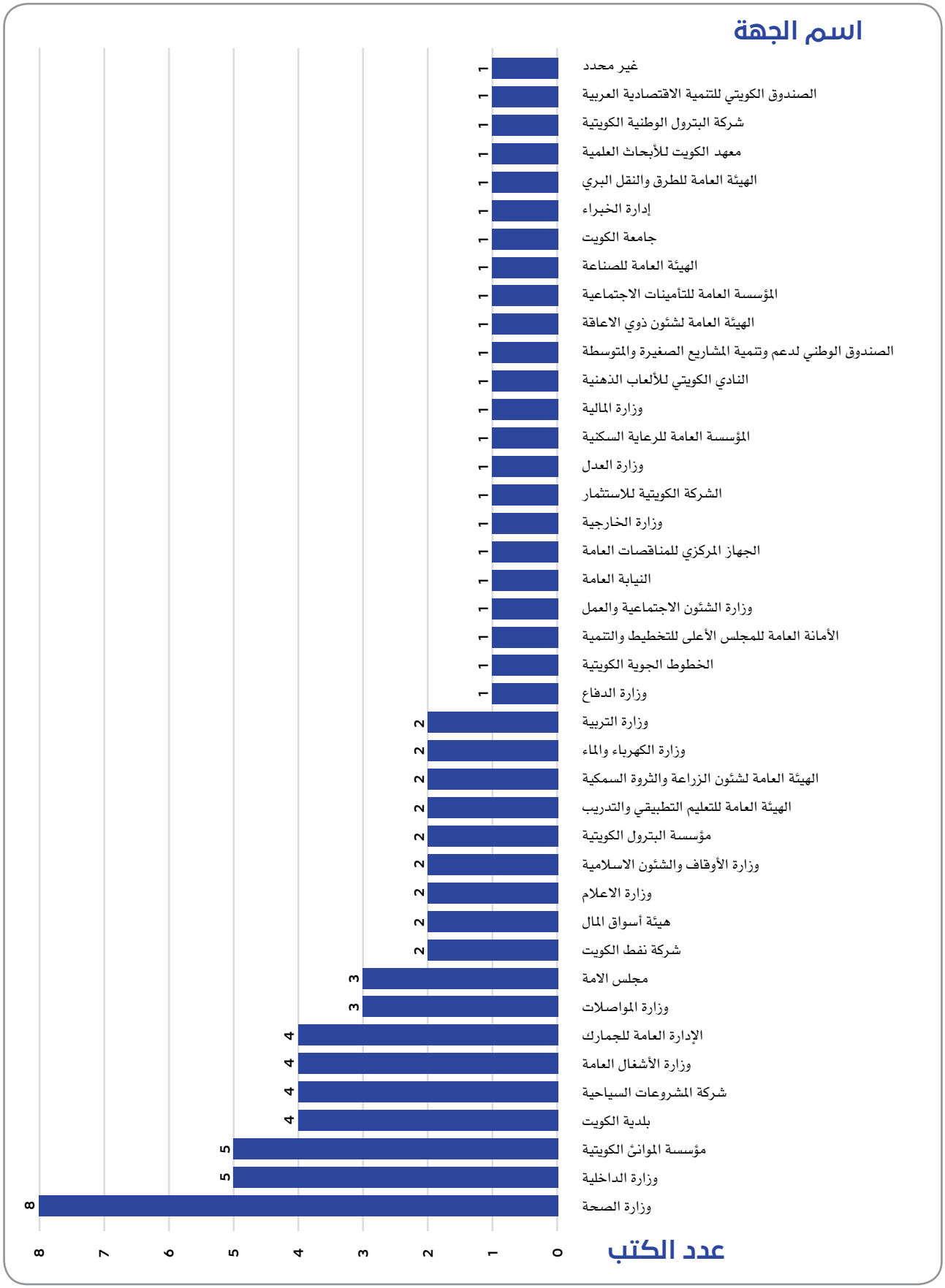
وقد ورد إلى قطاع كشف الفساد والتحقيق (79) بلاغًا من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31، موزعة على النحو التالي:



الشكل رقم (5) مصدر البلاغ

• الجهات المقدم ضدها البلاغات:

قيد (79) بلاغًا من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31، لدى قطاع كشف الفساد والتحقيق يحتوي على عدة وقائع اشترك بها جهتان أو أكثر، على النحو التالي:

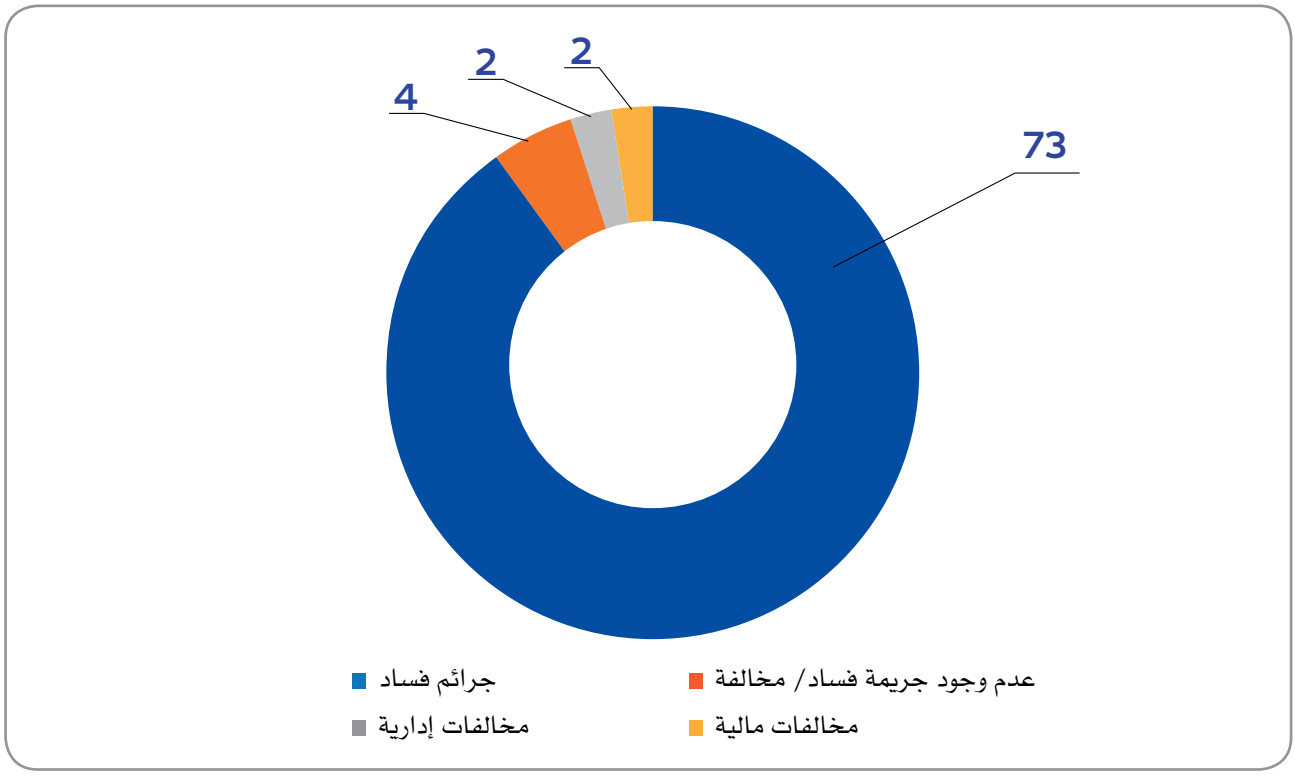


الشكل رقم (6) يوضح الجهات المقدم ضدها البلاغات

• أنواع البلاغات المقدمة إلى القطاع حسب نوع الواقعة:

يكمن دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" في التحقق من ارتكاب جرائم الفساد والمخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، وعليه تم تقسيم البلاغات بعد دراستها وفحصها، على النحو التالي:

قيدت بلاغات تتضمن أكثر من واقعة



الشكل رقم (7) أنواع البلاغات المقدمة للقطاع

• البلاغات التي تم التصرف بشأنها:

قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي، وجمع الاستدلالات، وفي حال ثبوت وجود شبهة جريمة من جرائم الفساد أو مخالفة مالية جسيمة أو الاستفادة من كسب غير مشروع يحال إلى النيابة العامة أو يحال إلى جهة أخرى مختصة، وإذا لم يكن البلاغ مستوفيا للشروط قامت الإدارة المختصة بالهيئة بالتوصية بحفظه.

الجدول رقم (6) البلاغات التي تم التصرف بشأنها

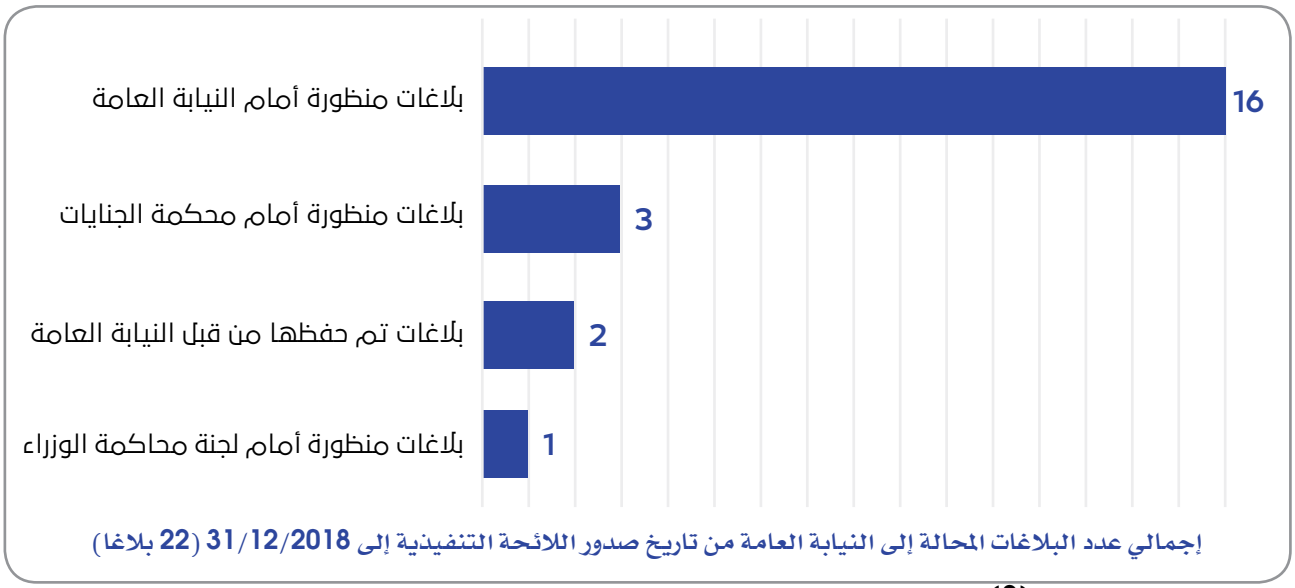
البلاغات المحفوظة نهائياً	البلاغات المحالة إلى النيابة العامة	البلاغات المحالة إلى الجهة المختصة بعد التوصية بعدم الاختصاص
28	15	5

• البلاغات المحالة إلى النيابة العامة:

تمت إحالة (15) بلاغًا إلى النيابة العامة من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31، مقدمة ضد كل من:

م	اسم الجهة	عدد البلاغات المقدمة ضدها
1	وزارة الصحة	4
2	النادي الكويتي للألعاب الذهنية	3
3	بلدية الكويت	1
4	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ووزارة التعليم العالي	1
5	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	1
6	مؤسسة الموانئ الكويتية	1
7	وزارة الداخلية	1
8	وزارة المواصلات	1
9	الإدارة العامة للجمارك	1
10	وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	1
	الإجمالي	15

علما بأن عدد البلاغات التي تم إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية إلى 2018/12/31 هي (22 بلاغا) منها (3 بلاغات) منظورة أمام محكمة الجنايات، وبلاغ قيد التحقيق في لجنة محاكمة الوزراء، وبلاغين تم حفظهما من قبل النيابة، وأخيرا (16 بلاغًا) قيد البحث والتحقيق في النيابة العامة.



الشكل رقم (8) تصرف النيابة العامة في البلاغات المحالة إليها من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد

ثامنا: في مجال الذمة المالية:

القسم الأول:إدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات:

أ- أهم الإنجازات لإدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات:

تمثل إقرارات الذمة المالية إحدى الركائز الرئيسة لعمل الهيئة، وتعتبر مؤشرات استلام الإقرارات الإجمالية من أهم المؤشرات التي تبرز دور الهيئة في تعزيز النزاهة والشفافية، لذا مازالت الإدارة مستمرة في استقبال الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، ذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، وفيما يلي أبرز الأعمال المنجزة في هذا الخصوص.

أولا: الإنجازات في مجال استلام إقرارات الذمة المالية.

أ- الاستمرار باستلام إقرارات الذمة المالية:

1- استمرت الإدارة باستلام إقرارات الذمة المالية من الخاضعين بحيث بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة خلال عام 2018 بدءًا من 1 يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2018 ما جملته (1،899) إقرارًا، وقد توزع إجمالي الإقرارات المسلّمة إلى (1،179) إقرارا أول، و(720) إقرارًا نهائيًا.

2- الاستمرار في توفير كافة التسهيلات للمقرين من خلال توفير نماذج إقرار الذمة المالية، ونماذج تسجيل بيانات المقر، ونموذج الاسترشاد، ودليل تعبئة الإقرار في قاعة الاستلام الرئيسة.

3- إعداد نموذج تقديم مساعدة شخصية للخاضعين لتعبئة الإقرار، وفقا لدليل التعبئة المعتمد من الهيئة، والإجابة على تساؤلات الخاضعين وتقديم الدعم لهم خلال عملية تقديم الإقرار.

4- استمرت الإدارة بالمراجعة اللاحقة لأعمال الاستلام للتحقق من صحة بيانات الاستلام والتنسيق مع الجهات لتوفير المستندات إن لزم الأمر، بالإضافة إلى أرشفة مستندات الاستلام المتمثلة في إيصال الاستلام كافة، ونموذج تسجيل بيانات المقر، وأي إقرار إداري قدمه المقر بشأن مركزه الوظيفي.

5- إرسال الرسائل النصية لتحفيز الملزمين بالمبادرة لتقديم إقرارات الذمة المالية.

ب- متابعة الجهات الحكومية التي يتبعها المقرون:

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: " تتولى الهيئة "نزاهة" بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد، وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون." وفي سبيل ذلك تم إنجاز ما يلي:

1- المتابعة لمخاطبة الجهات بشكل دوري مع تحديث بيانات ضباط الاتصال.

2- المتابعة لمخاطبة الجهات لتحديد الفئات الملزمة لديهم مع إرسال قرص ممغنط (CD) ليتم تعبئته، ومن ثم إعادة إرساله للهيئة، ليتم تغذية قاعدة البيانات الخاصة بالهيئة، حيث بلغ عدد الكتب (242) كتاباً، وذلك حتى تاريخ 2018/12/31.

3- الاستمرار في تحديث بيانات الجهات الخاضعة للقانون.

4- الفحص لقرارات تشكيل اللجان، والمجالس والهيئات الحكومية الخاضعة للقانون، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة زوال أو تولي العضوية.

5- تقديم مقترح بشأن التنسيق مع كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وديوان الخدمة المدنية لتنبيه الخاضعين بتقديم إقراراتهم عند تولي الصفة الخاضعة أو زوالها.

6- إعداد إجراءات استلام إقرار الذمة المالية النهائي من أعضاء السلطة القضائية غير الكويتيين (المعارين)، بما يتناسب مع تعميم المستشار رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وإعداد تقرير بشأن ما قررته اللجنة التوجيهية العليا للجان الفحص في اجتماعها الثامن، والذي تضمن إجراءات الإدارة فيما يخص تحديد التاريخ المعول عليه في بدء احتساب موعد تقديم الإقرار النهائي للسادة القضاة، وتوضيح دور إدارة الاستلام فيما يتعلق بتوزيع المسميات الوظيفية على لجان الفحص، بالإضافة إلى إجراءات الإدارة فيما يتعلق بتنبيه الخاضعين الذين زالت عنهم الصفة الوظيفية الخاضعة بتقديم الإقرار النهائي.

ج- متابعة المقرين خارج دولة الكويت:

استمرت الإدارة في توفير الخدمة المناسبة للمشمولين الموجودين خارج دولة الكويت من خلال تخصيص بريد إلكتروني، وخط دولي خاص للتواصل معهم، وتوفير خدمة البريد الدولي المجانية لاستلام الإقرارات منهم في مقار أعمالهم الخارجية، وتسهيل إجراءات تقديم الإقرار عن طريق متابعة حالة الاستلام من خارج دولة الكويت، ومساعدتهم في تقديم الإقرار، والإبلاغ عن أي حالة تلف أو فتح مظروف إن وجد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

د- متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في جريدة (كويت اليوم):

يتم متابعة جريدة (الكويت اليوم) بشكل أسبوعي؛ وذلك لحصر بيانات الخاضعين الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، والتواصل مع الجهات لتحديث بياناتهم، وإخطارهم بضرورة تقديم إقرار الذمة المالية، بالإضافة إلى متابعة قرارات تشكيل، أو حل اللجان، أو المجالس، أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف الخاضعة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد أو العزل الوظيفي.

- يوضح الجدول التالي جميع القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم) لسنة 2018:

الجدول رقم (8) القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم) 2018

الحالة	عدد القرارات والمراسيم
تعيينات وترقيات	122
إشهار نادٍ رياضي	3
إنهاء عمل	3
تجديد	37
الإجمالي	154

قامت الإدارة بإجراءات الإخطار والمتابعة للقرارات المذكورة في جريدة (الكويت اليوم)، وذلك عن طريق إخطار الجهة المعنية بالقرار، أو المرسوم بضرورة تزويد الهيئة "نزاهة" ببيانات خاضعيها الجدد؛ ليتم تنبيههم قبل انقضاء مدة التقديم، وتجنب التأخير في تقديم إقرار الذمة المالية.

هـ- المتابعة للمتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية:

فقد بلغ عدد المتأخرين ممن قدموا إقراراتهم بعد فوات المواعيد القانونية من 2018/1/1 إلى 2018/12/31 757 مشمولا بالقانون.

فيما بلغ عدد الممتنعين عن تقديم إقراراتهم حتى 2018/12/31 عدد (745) مشمولاً بالقانون.

وقد قامت الهيئة "نزاهة" باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم، وذلك بإخطار إدارة لجان الفحص بتلك الحالات، والعمل على استكمال الإجراءات اللازمة نحو إحالة الممتنعين إلى النيابة العامة، بالإضافة إلى تجهيز حافظة بمستندات الممتنعين لكل خاضع على حدة، وارسال حافظة المستندات إلى إدارة الشؤون القانونية التي احتوت على:

- البيانات الخاصة بالممتنعين من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- القرارات الإدارية الصادرة للممتنعين من جهاتهم.
- الاستعلام الخاص للممتنعين من النظام الآلي FDS.

و- تحديث قاعدة البيانات الآراء القانونية:

الاستمرار في تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالآراء القانونية، وذلك من خلال تحديث برنامج (MS Ex-cel) والذي تم من خلاله الوصول إلى القواعد والمراجع القانونية التي تنظم العمل، بحيث يتم تحميل جميع الآراء القانونية الصادرة عن المكتب الفني التابع لهيئة مكافحة الفساد، والتي تصنف حسب طبيعتها القانونية؛ بما يسهل الرجوع إليها، وقياسها بالحالات الأخرى.

ز- إعداد الخطة الإعلامية لاستلام الإقرارات بالتنسيق مع القطاع المختص:

نظرا لقرب موعد تحديث إقرار الذمة المالية، والتي تبدأ بعد ثلاث سنوات من تقديم الإقرار الأول والمتوقع خلال شهر نوفمبر 2019، تم الطلب من القطاع المعني، العمل على تكثيف الحملة الإعلامية لقطاع الذمة المالية لعامي 2020/2019 الأمر الذي يساعد على حث المقرين بتحديث إقرار الذمة المالية، وفقا للمواعيد القانونية، ونلخص تفاصيل الخطة الإعلامية على النحو التالي:

- تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي من خلال برنامجي (تويتر، انستجرام) الخاصة بالهيئة "نزاهة" للحث على تسليم إقرار الذمة المالية للفئات الخاضعة للقانون الخاص بالهيئة.
- الإعلان في موقع الهيئة "نزاهة " الإلكتروني عن استمرار عملية استلام الإقرارات، والفئات الخاضعة، وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات.
- الإعلان في جريدة (كويت اليوم) استمرار عملية استلام الإقرارات، والفئات الخاضعة، وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات.
- إرسال الرسائل النصية للفئات الملزمة بتقديم الإقرار.
- عقد لقاءات صحفية، وتلفزيونية للإعلان عن استمرار عملية استلام الإقرارات، والفئات الخاضعة، وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات.
- عقد ورش التدريب الخاصة بضباط الاتصال بالجهات.

ثانيا: الإنجازات في مجال إعداد البرامج والأنظمة الآلية:

أ- صيانة وتحديث النظام الآلي لمتابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية Financial Disclosure System (FDS):

بعد إتمام عملية تصميم وتطوير النظام الآلي لمتابعة الملزمين بإقرار الذمة المالية، أصبح النظام يعمل بانسيابية وبدون مشاكل، وليستمر العمل بالشكل المطلوب، حيث تقوم الإدارة بصيانة دورية على النظام، وإضافة ما يزيد الإنتاجية والفعالية مثل شاشة للاستعلام عن المعلومات المدنية، فيما إذا كان المقر على قيد الحياة، وشاشة لإرسال الرسائل النصية.

ب- تطوير نظام آلي للتصوير الضوئي:

نظرا لحاجة العمل في إدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات، إلى أرشفة المستندات الضوئية الخاصة بالمقرين بشكل آلي (القرارات الوظيفية، وصورة إيصال الاستلام، وكتاب الإحالة للنيابة، وغيرها من المستندات الخاصة بالمقر)، وبما يضمن سهولة استرجاع المستندات عند الحاجة.

ج- إنجاز قاعدة بيانات آلية منفصلة لمتابعة حالات التخلف والتأخير في تقديم إقرار الذمة المالية ومتابعة الإجراءات القانونية:

تم تطوير قاعدة بيانات لتكون على برنامج قواعد البيانات (Microsoft SQL Server)، حيث تتم عمليات ربط البيانات وإدخالها وتحليلها عن طريقه، مع إضافة طريقة ترميز جديدة لمعرفة تسلسل المخالفة ونوعها، مما يسهل على الموظف استرجاع المعلومة والعمل عليها، ويمكن للموظف المختص عرض تلك المعلومات عن طريق شاشة عرض خاصة للمخالفات القانونية ، تظهر فيها المخالفات والمعلومات الأساسية الخاصة بالمقر.

ويتم إصدار كشف بالمخالفات ومن ثم تحليل بيانات المقرين الموجودة بقاعدة بيانات نظام متابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، وحصر من تخلف عن تقديم الإقرار، وإصدار كشف دوري ببياناتهم؛ ليتم متابعة الإجراءات الخاصة بمن تخلف عن الذمة المالية، كما يتم تغذية القاعدة بالنتائج لكل مقر تم إصدار بياناته، لتصبح القاعدة شاملة لكل كشف تم إصداره عمن تخلف عن تقديم الذمة المالية، مما يسهم في تسهيل عمل متابعة المتخلفين عن تقديم الذمة المالية، وفق معايير الدقة والسرعة ورفع جودة عمل المتابعة.

د- نظام الرسائل النصية:

- تم وضع آلية لتنظيم إجراءات إرسال الرسائل النصية من خلال تصميم شاشة خاصة بإرسال الرسائل النصية.
- يتم استخدام نماذج خاصة من قبل مدققي المتابعة لطلب إرسال الرسائل النصية، يتم ذكر البيانات الأساسية فيه؛ حيث تسهم هذه الآلية بالحد من الأخطاء البشرية في إرسال الرسائل النصية وتسهل الرجوع إلى المعلومة حال الحاجة إليها ومعرفة وقت وتاريخ الإرسال في معزل عن الموقع الخاص بالرسائل النصية، وذلك بسبب حفظ المعلومة في أجهزة الهيئة.

ثالثا: الإنجازات في مجال إعداد آليات وإجراءات العمل:

بمناسبة صدور القانون رقم (13) لسنة 2018 في شأن تعارض المصالح ولائحته التنفيذية، ولما كان هذا القانون ولائحته التنفيذية يمثلان جزء من المظلة التشريعية الوطنية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، تم إعداد آلية خاصة تتعلق بإجراءات استلام نماذج الإفصاح لموظفي الهيئة، كما تم تصميم وإعداد النماذج الخاصة للتعبئة، وإصدار تعميم اداري بشأن وجوب التزام الخاضعين من موظفي الهيئة لأحكام هذا القانون وفق ما أشارت إلية المادة (2) منه بالإفصاح عن حالات تعارض المصالح متى وجدت في شأنهم.

رابعًا: الإنجازات في مجال المشاركة في اللجان وفرق العمل المتخصصة:

أ- الفريق المكلف بتصميم وبتطوير نظام آلي للتصوير الضوئي للمستندات الخاصة بالمقرين:

تشكل هذا الفريق بموجب قرار رئيس الهيئة رقم 110 لسنة 2018 لغرض تصميم وتطوير نظام آلي للتصوير الضوئي للمستندات الخاصة بالمقرين، وذلك نظرا لحاجة العمل في إدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات، إلى أرشفة المستندات الضوئية الخاصة بالمقرين بشكل آلي (القرارات الوظيفية، و صورة إيصال الاستلام، وكتاب الإحالة للنيابة، وغيرها من المستندات الخاصة بالمقر)، وبما يضمن سهولة استرجاع المستندات عند الحاجة.

ب- الفريق المكلف للتنسيق الداخلي في شأن الاستراتيجية الداخلية للهيئة:

تشكل هذا الفريق بموجب قرار رئيس الهيئة رقم 127 لسنة 2018 لغرض التنسيق الداخلي في شأن الاستراتيجية الداخلية للهيئة، وذلك بالتعاون مع المنسق الوطني المكلف من قبل الهيئة للتنسيق والمتابعة، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي، ويقتصر دور فريق العمل على الجوانب الإدارية والتنظيمية فقط مع إعداد التقارير الشهرية والنهائية عن أعمال الفريق.

خامسًا: الإنجازات والأعمال الأخرى:

أ- إعداد الخطة التشغيلية للسنة المالية 2020/2019.

ب-تحديد الاحتياجات الوظيفية للإدارة للسنة المالية 2020/2019.

ج- تحديد الاحتياجات التنظيمية لمشروع الموازنة للسنة المالية 2020/2019 من خلال تعبئة النماذج المرسلة من إدارة الشؤون المالية.

د- مقترح تطوير خدمة الأرقام الآلية في قاعة الاستلام من خلال إضافة خدمة تحويل الأرقام الآلية بين مكاتب المساعدة، ومكاتب الاستلام، بحيث يكون تسلسل الأرقام بحسب وقت الوصول إلى الهيئة، ولا يستدعي الخاضعين طلب رقم جديد للاستلام بعد الانتهاء من المساعدة الفنية لتعبئة الإقرار، وذلك يسهم بتقليل مدة الانتظار للخاضعين، وكذلك العدالة في أولوية تقديم خدمة استلام الإقرار.

هـ-إعداد تقرير عن جهود إدارة استلام الإقرارات، ومتابعة قواعد البيانات في تفعيل دور الجهات، وتوعية المقرين، بناءً على تأشيرة الأمين العام بالإنابة لمذكرة إدارة الشؤون القانونية رقم 2018/53 المؤرخة 2018/04/05.

و- تقديم مقترح بشأن إضافة رابط للهيئة في النظام المركزي لدليل الخدمات بحيث يتيح لزوار النظام الحصول على معلومات خاصة بإقرار الذمة المالية وآلية تقديمه.

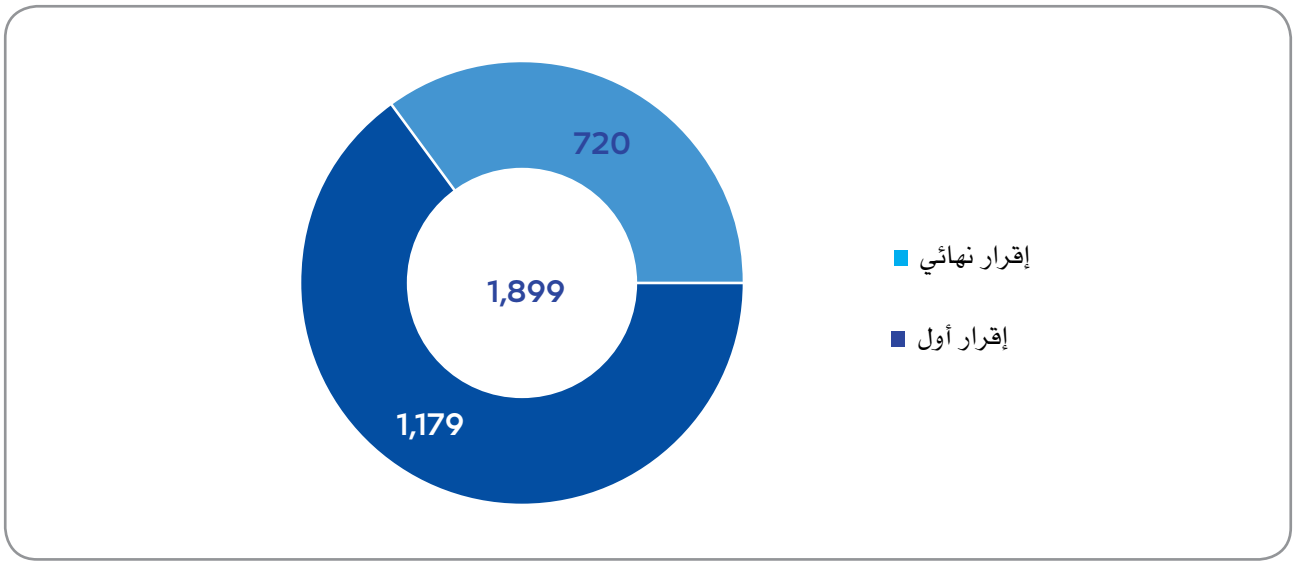
تقديم مقترح لتطوير إجراءات استلام اقرارات الذمة المالية من خلال استخدام أجهزة الهيئة العامة للمعلومات المدنية لقراءة بيانات البطاقة المدنية بحيث يتم تعبئتها آلياً في النظام الآلي FDS.

ب- أهم المؤشرات الإحصائية لإدارة استلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات:

بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 إلى 31 ديسمبر 2018 ما جملته (12،423) إقرارًا، وبنسبة ٪94 من إجمالي الإقرارات الواجب تقديمها.

فيما شهدت هذه السنة بدءًا من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 استلام (1،899) إقرارًا، وتوزع إجمالي الإقرارات المسلّمة إلى (1،179) إقرارًا أول، و(720) إقرارًا نهائيًا.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك خلال السنة بدءًا من 2018/1/1 إلى 2018/12/31:

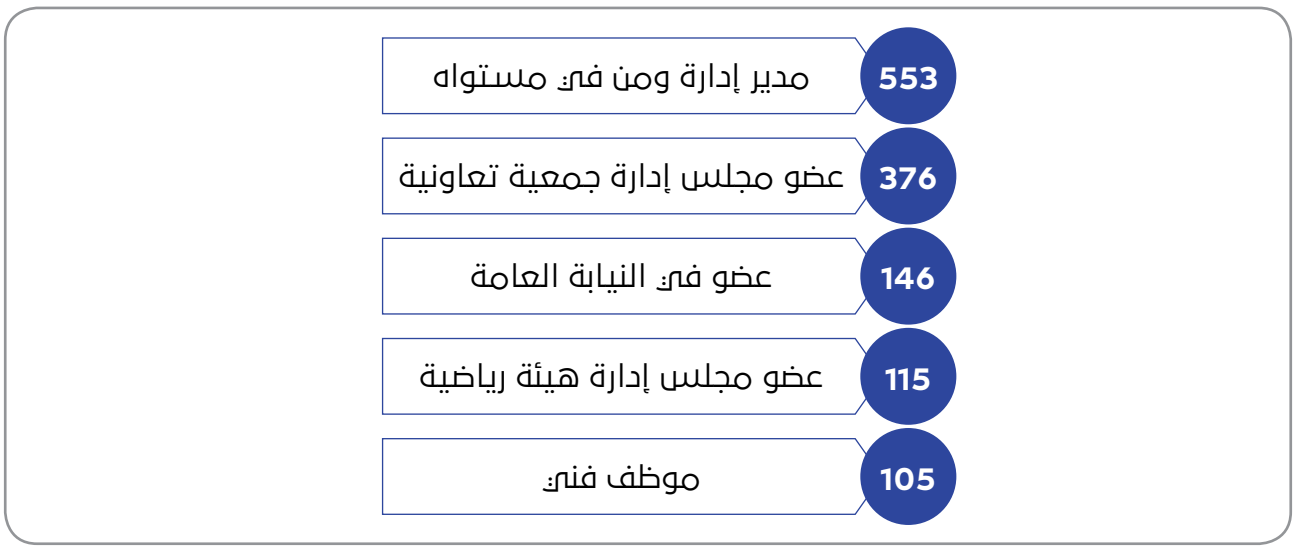


الشكل رقم (9) الإقرارات المسلّمة وفقاً لنوع الإقرار

أولا: الإقرارات المسلّمة وفقاً للصفات الوظيفية:

وفي إطار تقسيم الإقرارات المسلّمة وفقًا للصفات الوظيفية، كانت فئة وظائف مدير إدارة ومن في مستواهم من شاغلي الوظائف الإشرافية أكبر عدد من المتقدمين لتسليم إقراراتهم بإجمالي (553) إقرارًا، يليها أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بعدد قدره (376) إقرارًا، ومن ثم أعضاء النيابة العامة بإجمالي (146) إقرارًا وعضو مجلس إدارة هيئة رياضية بإجمالي (115) إقرارًا وموظف فني بإجمالي (105) إقرارًا.

والشكل التالي يوضح تفاصيل ذلك من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31:

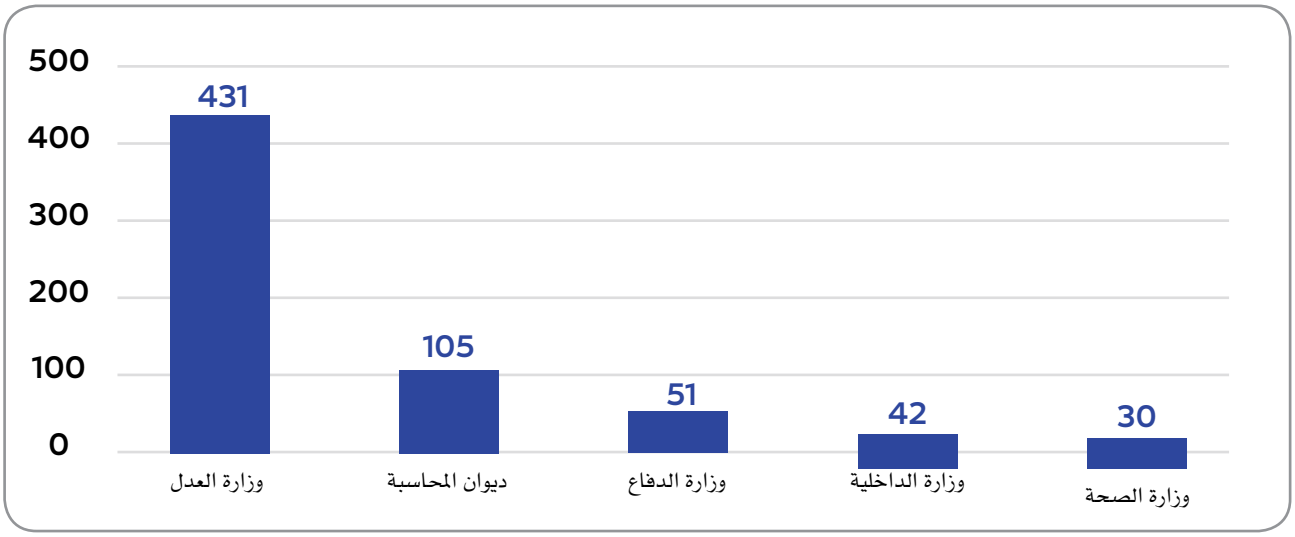


الشكل رقم (10) الإقرارات المسلّمة وفقًا لأعلى 5 صفات وظيفية

ثانيا: الإقرارات المسلّمة وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون ببرنامج الذمة المالية:

وفي إطار تقسيم الإقرارات المسلّمة وفقا للجهات التي يتبعها المشمولون بأحكام الكشف عن الذمة المالية، تظهر الإحصائيات الإجمالية أن وزارة العدل هي أكبر الجهات من حيث عدد الإقرارات المسلّمة، فقد كان المنتسبون لوزارة العدل في المرتبة الأولى بعدد (431) إقراراً، يليها ديوان المحاسبة بعدد (105) إقراراً، ووزارة الدفاع بعدد (51) إقراراً، ومن ثم وزارة الداخلية بعدد (42) إقراراً، ووزارة الصحة بعدد (30) إقراراً.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31:

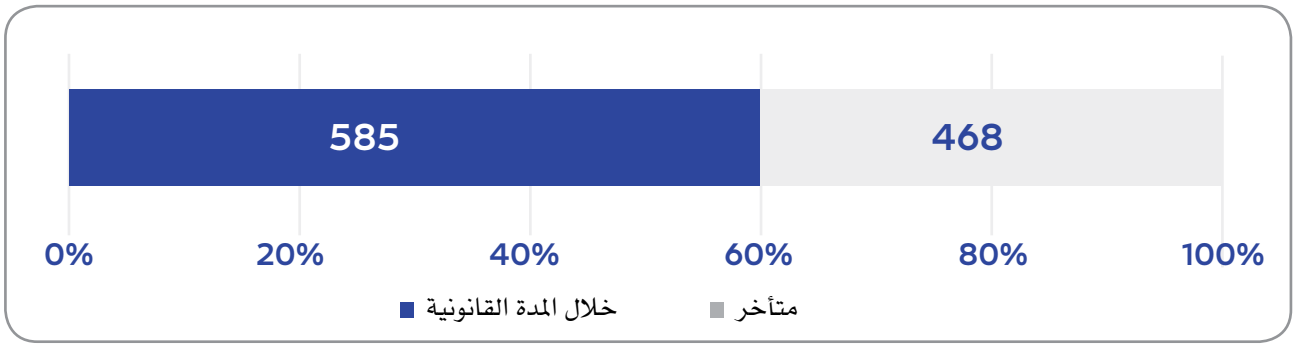


الشكل رقم (11) الإقرارات المسلّمة وفقاً لأعلى 5 جهات

ثالثا:الإقرارات المسلّمة وفقاً للمواعيد القانونية:

بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة وفقاً للمواعيد القانونية ما جملته (1،142) إقرارًا، فيما بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (32) من القانون رقم (2) لسنة 2016 ما جملته (757) إقرارًا.

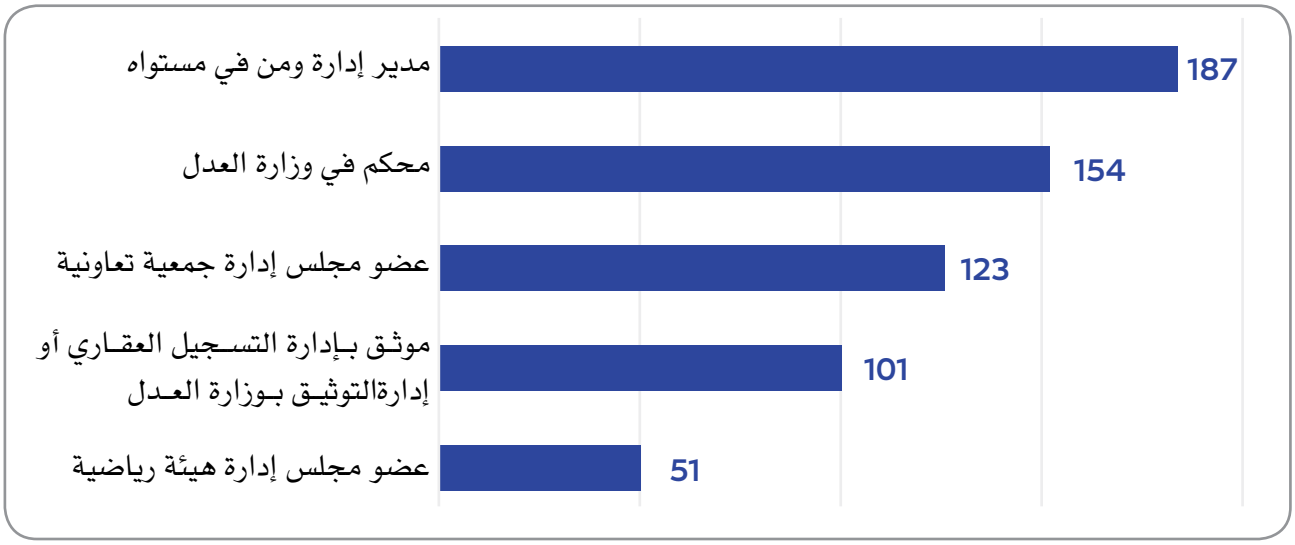
والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31:



الشكل رقم (12) الإقرارات المسلّمة وفقًا للمواعيد القانونية

وتجدر الإشارة إلى أن المتنعين عن تقديم إقرار الذمة المالية قد بلغ عددهم (745) شخصًا منذ صدور اللائحة التنفيذية حتى 31 ديسمبر 2018، وقد تصدرت صفة مدير إدارة ومن في مستواه قائمة المتنعين عن تقديم الإقرار بعدد قدره (187) مشمولا بالقانون، تليها صفة محكم في وزارة العدل بعدد قدره (154) مشمولا، وعضو مجلس إدارة جمعية تعاونية بعدد قدره (123) مشمولا، وصفة موثق بإدارة التسجيل العقاري أو إدارة التوثيق بوزارة العدل بعدد قدره (101) مشمولا، وعضو مجلس إدارة هيئة رياضية بعدد قدره (51) مشمولا.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك:



الشكل رقم (13) المتنعون عن تقديم الإقرار وفقاً لأعلى 5 صفات وظيفية

القسم الثاني : إدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير :

أ- أهم الإنجازات لإدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير:

أولا: أعمال إدارة لجان الفحص:

أ- تقديم المساعدة الشخصية للخاضعين في تعبئة الإقرار في مقر الهيئة.

ب- متابعة ردود الإقرارات السابقة (إقرارات الهيئة المبطلة بموجب حكم المحكمة الدستورية - وفقاً للقانون رقم 24 لسنة 2012) والإقرارات الحالية (في حال عدم خضوع مقدم الإقرار - وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2016) للخاضعين.

ج- إعداد بيان إحصائي خاص بلجان الفحص لعرضها في وسائل الاعلام.

د- إعداد نموذج ملحوظات أعضاء لجان الفحص يتم استخدامه لتدوين معلومات كل إقرار يتم فحصه.

هـ- إعداد واعتماد مشروع تعديل بعض أحكام القرار رقم (149) لسنة 2017 الخاص بتشكيل واختصاصات لجان فحص إقرارات الذمة المالية، وبناءً عليه صدر القرار رقم (18) لسنة 2018.

و- إعداد واعتماد مشروع تعديل بعض أحكام القرار رقم (165) لسنة 2017 الخاص القواعد المنظمة لعمل لجان فحص إقرارات الذمة المالية، وذلك بعد رصد المعوقات التي واجهت اكتمال نصاب لجان الفحص وبناءً عليه صدر القرار رقم (19) لسنة 2018.

ز- وضع آلية خاصة لخدمة إرسال الرسائل النصية القصيرة(SMS) وتفعيلها لاستدعاء الخاضعين تتضمن إجراءات تنفيذية ونماذج عمل البدء في تفعيل الخدمة.

ح- إعداد (6) كشوف تتضمن اسماء المتأخرين في تقديم الإقرار ومقدمي الإقرار النهائي، وطلبات الإضافة (التعديل) على بيانات الإقرار حسب كل لجنة فحص، واعتمادها من قبل اللجنة التوجيهية العليا.

ط-تنفيذ ما يصدر من قرارات من اللجنة التوجيهية العليا ومنها:

1- تعديل الصفة الوظيفية لحاملي المسمى الوظيفي، ونقل كافة أسماء الخاضعين ممن يحملون هذه الصفة من لجنة الفحص (ب) إلى لجنة الفحص (ج).

2- توفير المساعدة اللازمة للخاضعين، وتوضيح كيفية تعبئة الإقرار بالشكل الصحيح.

3- التعديل على (البند الرابع) من دليل لجان الفحص فيما يتعلق بمخاطبات ومراسلات لجان الفحص وتعميمه على أمناء سر تلك اللجان.

ي- إعداد واعتماد مذكرة بشأن تنظيم العلاقة بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد والبنوك المحلية والأجنبية، وذلك لتزويدها بالمعلومات البنكية بناءً على قرارات النائب العام.

ك-التنسيق والربط مع البنوك المحلية والأجنبية وتحديد ضباط الاتصال لتوفير البيانات المطلوبة.

ل- استلام المعلومات البنكية الواردة من البنوك المحلية والأجنبية إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

م- تنظيم إجراءات فحص كشوف الحسابات البنكية الخاصة بالخاضعين.

ن- تعميم إرشادات تتضمن مؤشرات تحذيرية لرصد المعاملات البنكية المشبوهة.

س- إعداد مقترح بشأن آلية إحالة نتائج فحص إقرارات الذمة المالية للنيابة العامة، أو حفظها وجارٍ اعتمادها.

ع- اعتماد مقترح بخصوص الإقرارات التي يمكن فحصها، بناءً على طلب مُقدم من لجنة الفحص إلى اللجنة التوجيهية العليا.

ف- إعداد الدليل الخاص بآلية اختيار العينات العشوائية، وكشوف هذه العينات الخاصة بها على مستوى الجهات كافة من اللجنة التوجيهية العليا.

ص- تقديم ومتابعة مقترح بشأن تنظيم العلاقة بين الهيئة وشركات الصرافة.

ق- إعداد تقارير (شهرية - ربع أو نصف سنوية - سنوية) خاصة بلجان الفحص، تتضمن إجراءات الإدارة التنظيمية والفنية لحملات التوعية في وسائل الإعلام المختلفة، ولاتخاذ قرارات متعلقة بهذه اللجان.

ر- المشاركة بندوة لتوعية وتثقيف طلاب ثانوية رياض الصالحين الإنجليزية بنظام الذمة المالية، وأثرها على المجتمع.

ش- إعداد وتقديم ورش عمل توعوية داخل وخارج الهيئة لكل من (إدارة الفتوى والتشريع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الدفاع ووزارة الإعلام).

ت-إعداد سجل لمتابعة إقرارات الخاضعين عن طريق تصميم جدول خاص لتجميع بيانات لجان الفحص لاستخراج البيانات الإحصائية (شهرية/ربع أو نصف سنوية /سنوية) وجارٍ التنسيق مع القطاع المعني لإعداد برنامج متكامل لخدمة أمانة السر.

ثانيا: أعمال أمانة سر لجان الفحص:

أ- تقديم الدعم اللازم للجان الفحص، وذلك من خلال تجهيز غرف الفحص بالمستلزمات كافة، وتوفير احتياجات أعضاء اللجان بشكل دوري.

ب- القيام بأعمال أمانة سر لجان الفحص والتي تتمثل في:

1- ارسال دعوة لأعضاء اللجنة، ومتابعة الحضور، والتنسيق مع الأعضاء الاحتياط للتأكد من اكتمال النصاب.

2- توفير النماذج التي يتم استخدامها خلال اللجنة (نموذج ملحوظات الأعضاء - الملصق الأمني).

3- إعداد طلبات الاستعلام عن الخاضعين، الذين تبين وجود ملحوظات جوهرية في إقراراتهم، وإرسالها إلى الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الرد على هذه الاستعلامات وعرضها على اللجنة.

4- إعداد طلبات استدعاء الخاضعين لاستكمال أي نقص أو ملاحظة جوهرية في الإقرار، بناءً على قرار اللجنة.

5- تعبئة سجل متابعة أعمال لجان الفحص أولا بأول.

6- إعداد تقارير شهرية بأعمال اللجنة وحصر الظواهر الشائعة في أثناء الفحص.

7- فحص الحسابات البنكية بناء على تكليف من لجنة الفحص.

8- عمل تقارير إحصائية شاملة لأعمال لجان الفحص.

9- إعداد تقرير من تاريخ 2017/8/31 إلى 2018/8/31، لرئيس الهيئة يشمل بياناً عن أعمال اللجنة، وما تراه من ملحوظات وتوصيات بشأن اختصاصاتها.

ثالثا: أعمال الخزنة:

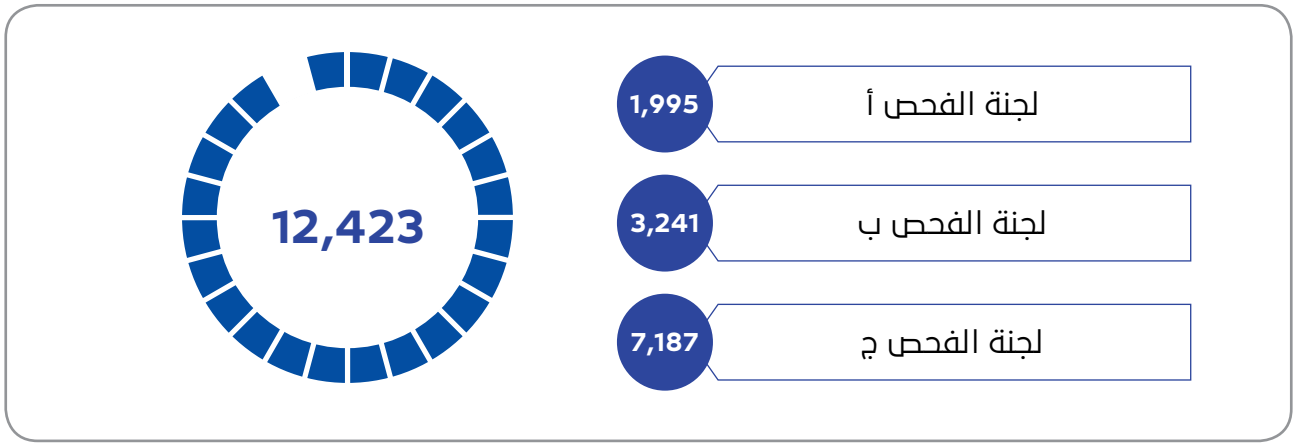
أ- إيداع / جرد / ترتيب الإقرارات بالخزنة بشكل يومي، وأرشفتها وفقاً لإجراءات عمل إدارة لجان الفحص.

ب- إعداد مشروع تنسيق وترقيم كامل الخزنة، ليسهل الوصول للإقرار المطلوب بين أكثر من 11 ألف إقرار، وتركيب الملصقات يدوياً.

ج- ترقيم أرفف الخزنة بشكل يسهل استخراج الإقرارات.

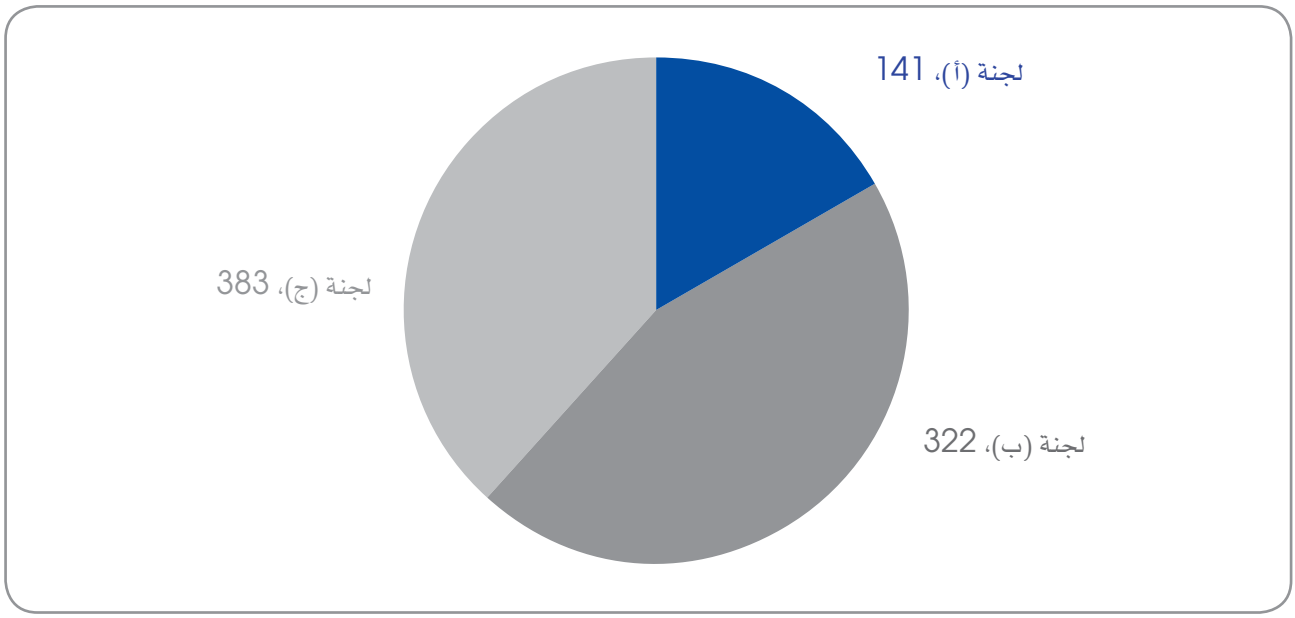
ب- أهم المؤشرات الإحصائية لإدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير:

1- بلغت إجمالي الإقرارات المستلمة (12،423) إقرارًا إلى تاريخ 2018/12/31 موزعة على لجان الفحص على النحو التالي:



الشكل رقم (14) الإقرارات المستلمة لهذا العام، وتوزيعها حسب لجان الفحص

2- بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم لهذا العام (846) ، والرسم البياني التالي يوضح ذلك موزعة على لجان الفحص:

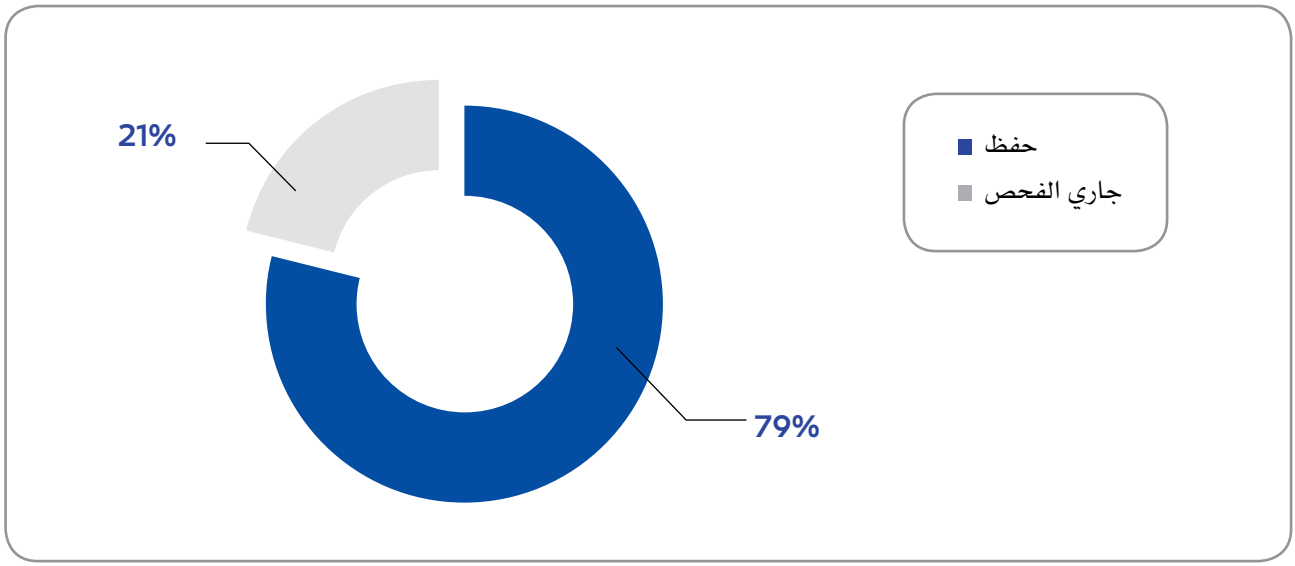


الشكل رقم (15) المقرون الذين تم فحص إقراراتهم خلال العام

3- بلغ إجمالي عدد الاجتماعات التي عقدتها لجان الفحص من تاريخ 2018/01/01 إلى 2018/12/31 (119) اجتماعًا.

4- بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم (846) مقرًا منهم (180) مقرًا جارٍ استكمال فحص إقراراتهم خلال شهر يناير 2019، و(666) مقرًا تم الانتهاء من فحص إقراراتهم، وصدر قرار من لجان الفحص بالحفظ نتيجة عدم وجود شبهة كسب غير مشروع، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

5- بلغ إجمالي عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم لأول مرة (713) مقرًا فيما تم استكمال فحص إقرار (133) مقرًا.



الشكل رقم (16) نسبة المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال العام

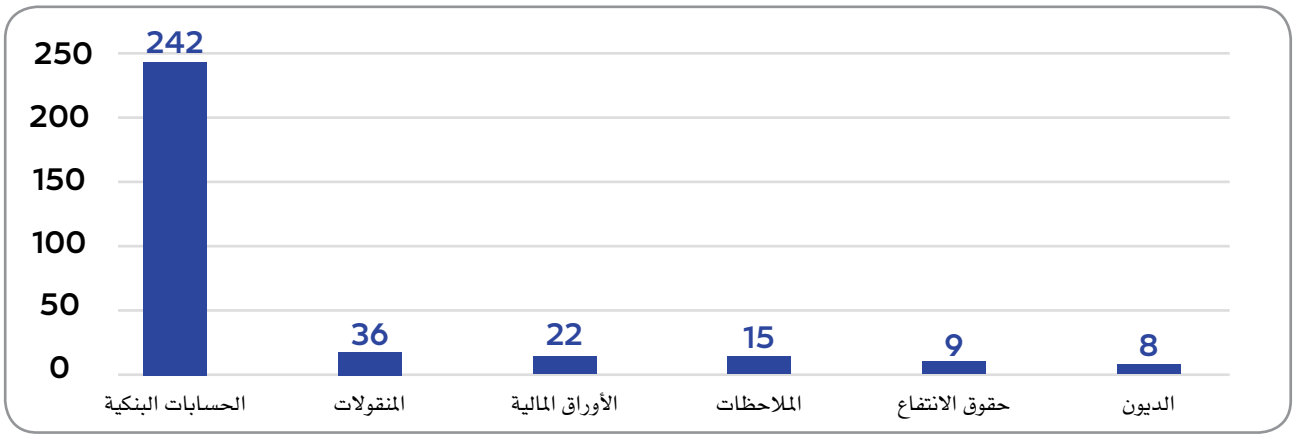
6- يرجع أكثر مبرر لفحص إقرارات الذمة المالية خلال العام هو تأخر المقرين عن تقديم الإقرار خلال المدة المحددة بالقانون.

7- بلغ عدد الذين تم فحص إقراراتهم بناءً على بلاغ مقدم من قطاع كشف الفساد (6) مقرين، وكانت أعلى صفة وظيفية تم فحصها بناء على بلاغ هي الصفة الوظيفية قيادي بدرجة وكيل، فيما تم فحص مقر واحد بناءً على رصد وارد من قطاع كشف الفساد والتحقيق بشأن عضو مجلس أمة.

8- بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم بناءً على طلب مقدم من رؤساء اللجان (3) مقرين.

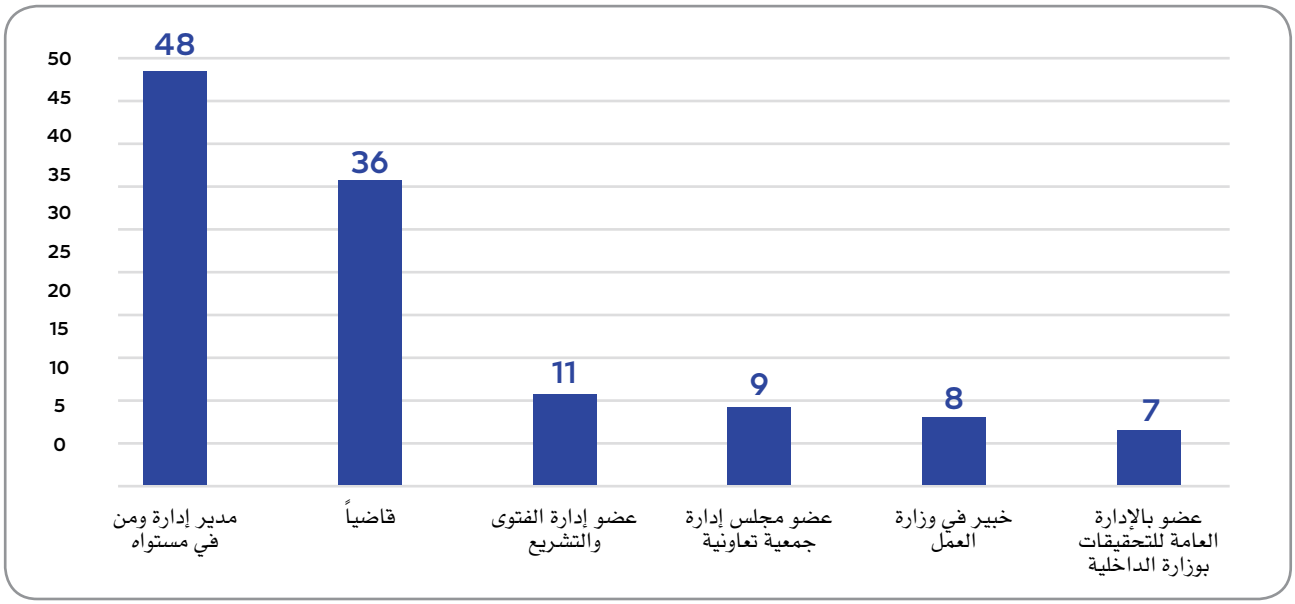
9- بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم بناءً على طلب اللجنة التوجيهية العليا مقر واحد يحمل صفة مدير عام.

10- بلغت عدد "الملحوظات الجوهرية" نتيجة الفحص (483) ملحوظة، حيث تركزت أكثر تلك الملحوظات في جدول الودائع والحسابات البنكية والديون لصالح المقر، والرسم البياني التالي يوضح الملحوظات الجوهرية وأعلى ثلاثة جداول بالإقرار وردت بها ملحوظات جوهرية على مستوى اللجان:



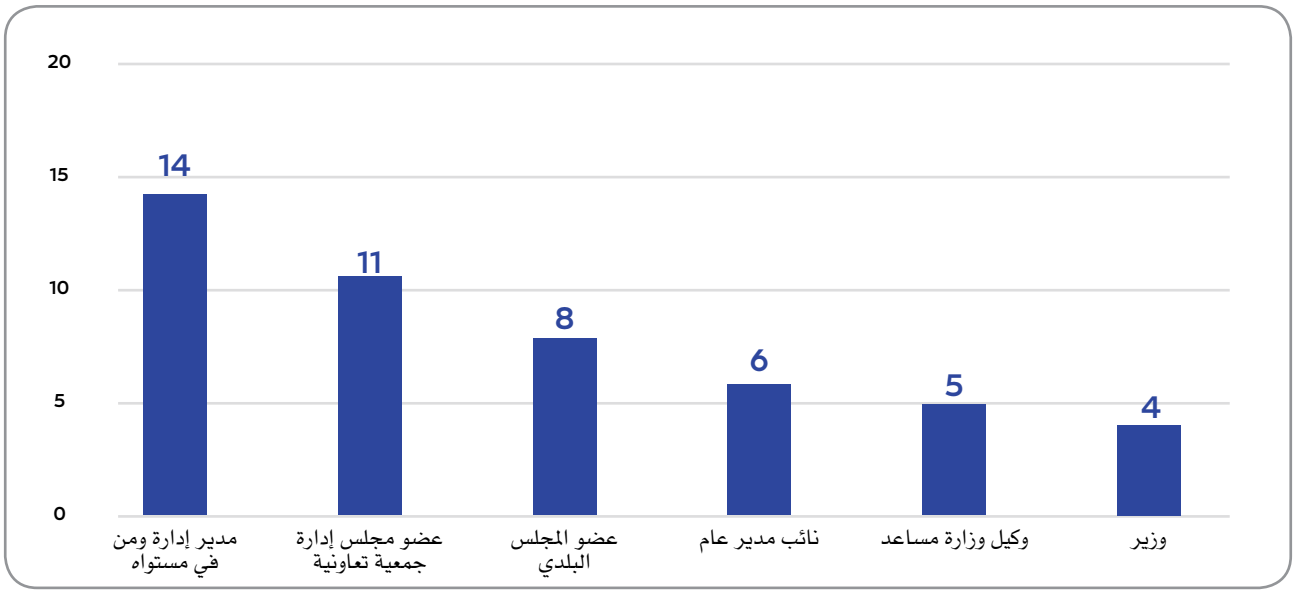
الشكل رقم (17) الملحوظات الجوهرية موزعة على أعلى جداول بالإقرارات وردت بها الملحوظات

11- بلغ إجمالي عدد المقرين الذين تم استدعائهم " لطلبات استكمال بيانات" إقرار الذمة المالية بناءً على طلب لجان الفحص (215) مقرًا، وكانت أعلى صفة وظيفية طلب منها استكمال بيانات إقرار الذمة المالية، هم المقرون ممن يحملون الصفة الوظيفية مدير إدارة ومن في مستواه، يليها المقرون ممن يحملون الصفة الوظيفية قاضيًا، والرسم التالي يبين ذلك:



الشكل رقم (18) أعلى صفات وظيفية طلب منها استكمال بيانات خلال العام

12- بلغ إجمالي عدد المقرين الذين طلب " الاستعلام عنهم من الجهات ذات العلاقة " بناءً على طلب لجان الفحص (93) مقرًا، وكانت أعلى صفة وظيفية تم الاستعلام عنها صفة مدير إدارة ومن في مستواه، يليها المقر ممن يحمل الصفة الوظيفية عضو مجلس إدارة جمعية تعاونية، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (19) أعلى الصفات الوظيفية التي تم الاستعلام عنها خلال العام

تاسعا: في مجال الوقاية :

أ- في مجال التوعية والتثقيف:

نفذت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وانطلاقًا من المهام الموكلة لها على ضوء اختصاصاتها، وبما يتسق مع الخطة التشغيلية للعام (2019/2018)، وذلك من تاريخ 2018/1/1 إلى 2018/12/31 عددًا من البرامج والمشروعات جاءت مقسمة على النحو التالي:

1- التعاون مع المؤسسات الحكومية.

2- التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

3- المطبوعات التوعوية والتثقيفية.

4- الفيلم الوثائقي بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشأة الهيئة "نزاهة".

5- أعمال أخرى.

١- التعاون مع الجهات الحكومية:

يتضمن هذا المحور تفعيل التعاون مع المؤسسات الحكومية انطلاقا من أهداف إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، ولائحتها التنفيذية، وجاءت على النحو التالي:

- **وزارة التربية:**

تفعيلا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة "نزاهة"، مع وزارة التربية في مجال التوعية والتثقيف تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية بين المختصين من ممثلي الجهتين لبحث تفعيل بنود التعاون المشتركة، وتم اعتماد إطلاق الأنشطة التالية:

- برنامج الومضات التربوية الأسبوعية في مدارس وزارة التربية.
- أنشطة طابور الصباح.
- الأنشطة المسرحية المدرسية.
- المسابقات والمناظرات الطلابية.
- إنتاج مطبوعات توعوية للطلاب.
- تفعيل برنامج النزاهة في التعليم التابع لمنظمة اليونيسكو.

- **وزارة الدولة لشؤون الشباب:**

وقعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" مع وزارة الدولة لشؤون الشباب في 2018/1/22 مذكرة تفاهم في مجال التوعية والتثقيف، وتم عقد عدة اجتماعات تنسيقية بين المختصين من ممثلي الجهتين لبحث تفعيل بنود التعاون المشتركة، والتي ترتكز على مشاركة الهيئة "نزاهة" الفعاليات التي تنظمها الوزارة، هذا بالإضافة إلى إنتاج الفلاشات التوعوية والتسويق لها ضمن وسائل التواصل الاجتماعي للجهتين.

- **وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

تفعيلا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة "نزاهة" مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجال التوعية والتثقيف تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية بين المختصين من ممثلي الجهتين لبحث تفعيل بنود التعاون المشتركة، وعليه تم اعتماد إطلاق مجموعة من الأنشطة التالية:

- تنفيذ ورش تدريبية توعوية لمنتسبي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- حصر وتقييم المناهج الدراسية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورفع التوصيات اللازمة بشأنها لتتضمن المفاهيم والقيم ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية وحماية المال العام.
- تنظيم حملة الهيئة "نزاهة" التوعوية للعاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- **وزارة الإعلام:**

وقعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، مع وزارة الإعلام في 2018/3/29 مذكرة تفاهم في مجال التوعية والتثقيف، وتم عقد عدة اجتماعات تنسيقية من المختصين بين ممثلي الجهتين لبحث تفعيل بنود التعاون المشتركة، وعليه تم اعتماد مجموعة من الأنشطة التالية:

- تنفيذ ورشة تدريبية لمنتسبي وزارة الإعلام.
- توظيف المفاهيم والرسائل التوعوية في إطار البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

2- التعاون مع منظمات المجتمع المدني:

تفعيلاً للأهداف الواردة في قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية ذات الصلة بشأن تشجيع التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في توعية المجتمع نحو مخاطر الفساد، والوقاية من آثاره، قامت الهيئة بتنظيم الفعاليات التالية:

- عقد جلسة حوارية بعنوان "الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد" بين الجهات الحكومية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.
- تنفيذ ندوة توعوية بعنوان "النزاهة في ممارسة العقود الإنشائية"، بالتعاون مع جمعية المهندسين الكويتية.
- إعداد وتنفيذ ندوة توعوية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية بتاريخ 16 يناير 2018 تحت عنوان " برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها في مكافحة الفساد المالي والإداري" بتاريخ 2018/1/16.

3- المطبوعات التوعوية والتثقيفية:

تهدف الهيئة "نزاهة" إلى توعية وتثقيف المجتمع عبر تفعيل الأهداف الواردة في قانون إنشاء الهيئة ولائحتها التنفيذية، وعليه تم طباعة وترجمة مجموعة من الإصدارات التوعوية الخاصة بالهيئة تضمنت ما يلي:

- نموذج نظام الذمة المالية.
- كتاب ثقافة مكافحة الفساد.
- مدونة السلوك الوظيفي للعاملين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة".
- مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية.
- نظام التوعية والوقاية.
- نظام الذمة المالية.
- نظام تقديم البلاغات.
- المطويات التعريفية (عن الهيئة – تساؤلات مقدمي البلاغ – نظام الذمة المالية – تساؤلات مقدمي الإقرار – جرائم الفساد).
- القانون رقم (13) لسنة 2018 في شأن حظر تعارض المصالح، ولائحته التنفيذية.

4- الفيلم الوثائقي بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشأة الهيئة "نزاهة":

سعيًا من الهيئة "نزاهة" للتعريف بالاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وتوثيق نشأة الهيئة والأهداف والاختصاصات التي تسعى لنشرها ودورها في مكافحة الفساد، تم إنتاج الفيلم الوثائقي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC ونشأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وبثه من خلال وسائل الإعلام.

5- أعمال أخرى:

- المشاركة في "المعرض الوطني نقل المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة" من تاريخ 6 إلى 2018/2/10.
- إعداد وتنفيذ ورشة العمل تحت عنوان " المناقصات العامة بين الواقع والمأمول" بتاريخ 2018/4/23.
- المشاركة في معرض الكويت الدولي للكتاب (43) من تاريخ 14 إلى 24 نوفمبر 2018.
- إعداد وتنفيذ ورشة عمل خاصة للجهات الخاضعة لنظام الذمة المالية تحت عنوان "المشمولين بنظام الذمة المالية" بتاريخ 2018/10/30.
- إعداد وتنفيذ ورشة عمل لإدارة الفتوى والتشريع بعنوان "حول تعبئة إقرار الذمة المالية والمواعيد المقررة قانونا" بتاريخ 2018/11/7.
- إعداد وتنفيذ ندوة توعوية لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة تحت عنوان "دور إقرار الذمة المالية في مكافحة الفساد" بتاريخ 2018/11/11.
- إعداد تنفيذ ورشة عمل في الهيئة العامة للصناعة بعنوان "المرسوم رقم (296) لسنة 2018 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (13) لسنة 2018 بشأن حظر تعارض المصالح" 2018/12/23.

ب- في مجال البحوث والدراسات:

أنشئت إدارة البحوث والدراسات ضمن قطاع الوقاية في الهيئة "نزاهة" ، وتختص إدارة البحوث والدراسات بإجراء البحوث والدراسات الإحصائية ،والاستفادة من الدراسات الأكاديمية التي تسهم في تطبيق أهداف الهيئة "نزاهة "حول مكافحة الفساد، كما تختص بإعداد التقرير السنوي لكافة قطاعات الهيئة "نزاهة"، شاملاً أنشطتها خلال العام، وإعداد التقارير النصف سنوية، والتي تتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة، بالإضافة إلى متابعة المعايير الدولية للفساد وأحدث المستجدات بشأنها ورصد كل البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد.

ومن أهم الإنجازات التي قامت بها إدارة البحوث والدراسات عام 2018:

1- إصدار التقرير السنوي الأول (2016-2017) للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" الذي يشمل أنشطة الهيئة خلال عامي 2016 و2017.

2- إصدار التقرير النصف السنوي الثاني للهيئة لعام 2017 وذلك عن الفترة من 2017/5/14 إلى 2017/12/31.

3- إصدار التقرير النصف السنوي الأول للهيئة لعام 2018 وذلك عن الفترة من 2018/1/1 إلى 2018/6/30.

4- متابعة وتحديث المعايير الدولية للفساد وأحدث المستجدات بشأنها، ورصد البيانات المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وتحديد ترتيب دولة الكويت خليجيًا ودوليًا وعربيًا من سنة 2003 إلى سنة 2017.

5- إعداد دراسة حول "جرائم الرشوة وأشكالها ومدى انتشارها في دولة الكويت" بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، حيث تعتبر ظاهرة الرشوة واحدة من أهم ظواهر الفساد في المجتمعات، والتي تؤثر سلبا على تطور ونمو الدول، وقد كان أهم أهداف الدراسة هو التعرف على أنواع الرشوة، وتقييم مدى ملائمة قانون الجزاء رقم 31 لسنة 1970 للحد من جريمة الرشوة، ومراجعة التجارب الدولية المتأثرة بهذه الجريمة، واقتراح بإعادة صياغة بعض مواد قانون الجزاء المتعلقة بجرائم الرشوة، وإضافة مواد أخرى لازمة، واستطلاع رأي المجتمع حول أسباب ومدى تفشي جرائم الرشوة في بعض الجهات الحكومية ومدى تأثيرها على المواطن والمقيم في دولة الكويت.

اعتمدت الدراسة على عدة مهام رئيسية وهي:

- **مراجعة القوانين ذات الصلة بظاهرة الرشوة:**

تم إعداد ورش عمل خاصة بدراسة "جرائم الرشوة وأشكالها ومدى انتشارها في دولة الكويت"، وتم دعوة أكاديميين من ذوي الاختصاص من جامعة الكويت، ومتخصصين من النيابة العامة، والمباحث الجنائية.

أ- **الورشة الأولى** تحت عنوان: (جرائم الرشوة: فساد وظيفي- قصور تشريعي وحلول مطروحة).

استهدفت هذه الورشة إلى مناقشة مواطن الخلل والقصور للمواد الخاصة بجريمة الرشوة في قانون الجزاء الكويتي والوصول إلى مقترحات لمعالجة القصور التشريعي.

ب- **الورشة الثانية** وقد كانت ورشة مغلقة لمناقشة بعض التعديلات القانونية على جرائم الرشوة.

ومن خلال النظر إلى جرائم الرشوة في القانون الكويتي، ومراجعة مواطن الخلل والقصور في تشريعات مكافحة هذه الجرائم في دولة الكويت، حيث وجد هناك ضيق في نطاق التجريم في جرائم الرشوة، بحيث استثنت التشريعات الجزائية الكويتية طوائف مهمة في ذلك النطاق.

- **مراجعة التجارب الدولية الحديثة لمكافحة جرائم الرشوة:**

تمت مقارنة تجارب عدد من الدول في مكافحة جريمة الرشوة تتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، حيث تعتبر قوانين هذه الدول من أفضل التشريعات في العالم، خاصة في مجال مكافحة جرائم الفساد، وتعتبر تشريعات وسياسات المملكة المتحدة لمكافحة جرائم الرشوة الأقوى والأشد صرامة من بين كل التشريعات الدولية لمكافحة جرائم الرشوة بإجماع كثير من المختصين، وذلك بسبب صرامة المسؤولية الجزائية لجرائم الرشوة، حيث يعتبر نطاقها واسعا.

وقد تم اقتراح بإعادة صياغة بعض مواد قانون الجزاء المتعلقة بجرائم الرشوة، وإضافة مواد أخرى لازمة، بالإضافةً إلى اقتراح تعديل وإضافة إجراء المصادرة دون إدانة جنائية كوسيلة غير تقليدية لمكافحة الفساد ولاسترداد متحصلات الجريمة.

- **استطلاع آراء أفراد المجتمع:**

تم استطلاع الرأي عن مدى انتشار ظاهرة الرشوة عن طريق استطلاع آراء ثلاثة عينات:

أ- 1500 استبانة للمراجعين في الجهات الحكومية ذات الطابع الخدمي.

ب- 1500 استبانة في الأماكن العامة مثل: (الديوانيات، والمجمعات التجارية، والجمعيات التعاونية، وأماكن العمل ... الخ).

ج- 9720 استبانة الكترونية في جميع وسائل التواصل الاجتماعي.

عاشرا:في مجال الدعم المؤسسي:

أ- في مجال نظم المعلومات:

1- تم توريد وتركيب وتشغيل وصيانة أمن المعلومات، ومنع الاختراقات، وحماية الشبكة الداخلية للهيئة.

2- تنفيذ أعمال الصيانة الدورية، لأجهزة حماية جدار ناري، وأجهزة حماية تطبيقات الأنترنت.

3- تفعيل وتشغيل تراخيص وتطبيقات مايكروسوفت؛ من خلال عقد رقم (122) الجماعي، مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الخاص بشراء برامج مايكروسوفت، وكذلك تنفيذ أعمال التعاقد.

4- الإشراف ومتابعة أعمال الصيانة الخاصة بعقد المبنى مع الديوان الأميري، والتأكد من عمل الأنظمة والبرامج والأجهزة محل التعاقد.

5- القيام بأعمال الصيانة الدورية الخاصة بالخوادم الافتراضية، وتحديث الأنظمة والبرامج الخاصة بالخوادم إلى أخر تحديث لضمان سير عمل الخوادم.

6- القيام بنظام التراسل الحكومي الإلكتروني، وتحديث الأنظمة والبرامج الخاصة بالنظام إلى أخر تحديث لضمان سير عمل، وكذلك حل المشاكل والمعوقات الخاصة بالربط مع الجهات الحكومية المرتبطة بالنظام.

7- القيام بأعمال الصيانة الدورية الخاصة بمركز البيانات (Data Center) الحالي، والتنسيق مع الشركات المختصة؛ لحل المشاكل وتبديل الأجهزة المتضررة.

8- التنسيق مع الشركات المختصة؛ لإعادة تجديد كافة تراخيص البرمجيات، والأنظمة، والأجهزة المستخدمة بالهيئة، بالتنسيق مع الشركات المصنعة؛ لضمان سير عمل.

9- إعادة التعريفات والبرمجة الخاصة ببرنامج نظام حماية من الفيروسات الالكترونية، والتحديث المركزي الخاصة بشبكة الهيئة، وكافة الأجهزة المتصلة بالنظام.

10- متابعة تنفيذ التغييرات البنية التحتية، وتغيير التعريفات الخاصة بالشبكة لتلبي الاحتياجات الجديدة؛ للربط مع الأنظمة، والأجهزة، والبرمجيات الجديدة في الهيئة.

11- تقديم الخدمات الفنية اللازمة، وتوفير الاحتياجات اللازمة خلال انعقاد الدورات التدريبية، والمحاضرات، والندوات، والمؤتمرات التي تقام وتعد من خلال الهيئة، سواء داخل أو خارج مقر الهيئة.

12- توفير الدعم والخدمات اللازمة مع قسم الخدمات حين تم إعادة تصميم وتركيب مكاتب.

13- متابعة أعمال الصيانة الخاصة بكافة النظم الصوتية، والمرئية الخاصة بكافة قاعات الاجتماعات الخاصة بالهيئة.

14- توفير الاحتياجات اللازمة لعمل موقع الهيئة الجديد، من تراخيص وخوادم افتراضية، والحمايات الازمة.

15- القيام بالدراسات اللازمة بإعداد المناقصة الخاصة بصيانة مبنى الهيئة.

16- تنفيذ الإعمال الخاصة بمشروع البوابة الالكترونية الجديدة.

17- متابعة الأعمال الخاصة بنظام متابعة إقرارات الذمة المالية (RFID).

18- متابعة الأعمال الخاصة بنظام المتابعة الخاص بقطاع البلاغات.

ب- في مجال العلاقات العامة:

- **الصحافة:**

1- تنفيذ الحملة الإعلامية لقطاع الكشف عن الذمة المالية ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2018 إلى31 ديسمبر 2018.

2- تنفيذ الحملة الإعلامية لقطاع كشف الفساد والتحقيق ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2018.

3- بلغ مجموع الإعلانات الصحفية المنشورة (37) اعلانًا.

- **المقابلات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية:**

1- تم تنفيذ (7) مقابلات صحفية، وهي على النحو التالي:

- جريدة القبس، بتاريخ 27 يناير 2018.
- جريدة الراي، بتاريخ 28 فبراير 2018.
- جريدة الجريدة، بتاريخ 14 ابريل 2018.
- جريدة الأنباء، بتاريخ 16 مايو 2018.
- جريدة الأنباء، بتاريخ 11 ديسمبر 2018.
- جريدة القبس، بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

- **الفعاليات والورش التدريبية والندوات والمؤتمرات:**

1- تنظيم وتنسيق ندوة برامج الإصلاح الاقتصادي، وأثرها في مكافحة الفساد المالي والإداري في يناير2018.

2- تغطية فعاليات توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الدولة لشؤون الشباب في يناير2018.

3- المشاركة في ندوة المستقبل الوظيفي لطالب القانون، بجامعة الكويت، في فبراير2018.

4- المشاركة في معرض نقل المعرفة عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من تاريخ 6 إلى 10 فبراير2018.

5- تنظيم وتنسيق ورشة حماية المبلغين والشهود والضحايا، في مارس2018.

6- تنظيم وتنسيق ورشة العمل الاولى لتطوير الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مارس2018.

7- تنظيم وتنسيق وتغطية فعاليات اللجنة المعنية بمراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي، في مارس 2018.

8- تغطية فعاليات توقيع مذكرة التفاهم، مع وزارة الإعلام، في مارس 2018.

9- تنظيم وتنسيق ندوة قانون المناقصات الجديد (بين الواقع والمأمول)، في إبريل 2018.

10- تنظيم وتنسيق ورشة (جرائم الرشوة، فساد وظيفي، قصور تشريعي، حلول مطروحة)، في مايو 2018.

11- تنظيم وتنسيق ورشة عمل خاصة بالتعديلات على القانون الجزائي لجرائم الرشوة، في يونيو2018.

12- تنظيم وتنسيق دورة (النزاهة في ممارسة العقود الإنشائية)، في سبتمبر 2018.

13- تغطية فعاليات توقيع مذكرة التفاهم، مع معهد الدراسات المصرفية، في سبتمبر 2018.

14- تنظيم تغطية اجتماعات اللجنة العليا للاستراتيجية الوطنية؛ لتعزيز النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، في سبتمبر 2018.

15- تنظيم وتنسيق زيارة طلبة جامعة الكويت للهيئة، في أكتوبر 2018.

16- تنظيم زيارة ميدانية لمدينة صباح الأحمد، في نوفمبر 2018.

17- ورشة توعوية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في نوفمبر 2018.

18- المشاركة في فعاليات معرض الكويت الدولي للكتاب، في نوفمبر، من تاريخ 14 إلى 24 نوفمبر 2018.

19- تنظيم وتنسيق ورشة (قانون حظر تعارض المصالح)، في نوفمبر 2018.

20- تنظيم وتنسيق زيارة طلبة روض الصالحين، في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، في ديسمبر 2018.

- **ما تم إنجازه في مجال التواصل الاجتماعي (توتير /انستقرام/يوتيوب):**

1- تغطية الفعاليات الخاصة بالهيئة من: (ورش/ندوات/دورات تدريبية /مؤتمرات /اجتماعات).

2- نشر ما يخص حملة (بادر) الخاصة بقطاع كشف الفساد والتحقيق، (3 لوحات إعلانية (بوسترات) / 6 إعلانات مرئية (فيديوهات)).

3- نشر جميع التصريحات الصحفية الصادرة عن الهيئة، والبالغ عددها (56 تصريحًا).

4- نشر (5) إعلانات مرئية (فيديوهات) توعوية خاصة بقطاع الوقاية.

5- نشر المقابلات التلفزيونية كافة (عدد 1) /الصحفية (عدد 7).

6- توثيق المقابلات التلفزيونية على قنات اليوتيوب الخاصة بالهيئة. (عدد 11)

7- نشر (7) إعلانات خاصة بقطاع كشف الفساد والتحقيق، و (5) إعلانات خاصة بقطاع الكشف عن الذمة المالية، كما وردت في خطه الحملة الإعلامية عبر حسابات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي.

8- نشر جميع المقابلات الصحفية في حسابات الهيئة، على وسائل التواصل الاجتماعي، والبالغ عددها (7 مقابلات).

9- توثيق جميع التصريحات الخاصة بالهيئة، على المواقع الإلكترونية للهيئة، والبالغ عددها (56) تصريحًا.

10- نشر تغريدات بشكل يومي، مقتبسة من قانون الهيئة.

ج- في مجال التطوير والتدريب:

- **قسم التدريب:**

1- تنفيذ خطة التدريب للسنة المالية 2018/2017 :

الجدول رقم (9) خطة التدريب للسنة المالية 2018/2017

نوع التدريب	التدريب المحلي	التدريب الخارجي	الإجمالي
الدورات و أنشطة التدريبية	87 برنامجًا	13 برنامجًا	100 برنامج تدريبي
عدد المتدربين في الدورات	183 متدربًا	20 متدربًا	203 متدربًا

2- إعداد وتنفيذ خطة التدريب للسنة المالية 2019/2018:

الجدول رقم (10) خطة التدريب للسنة المالية 2019/2018

نوع التدريب	التدريب المحلي	التدريب الخارجي	الإجمالي
الدورات و أنشطة التدريبية	54 برنامجًا	6 برامج	60 برنامجًا
عدد المتدربين في الدورات	87 متدربًا	7 متدربين	94 متدربًا

3- المشاركة في تنفيذ ورشة عمل (ورشة حماية المبلغين والشهود والضحايا) من تاريخ 5 إلى 2018/3/6 والتي نفذتها الهيئة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

4- إعداد لائحة تدريب للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

5- المشاركة ضمن وفد الهيئة في فعاليات الدورة السابعة لاجتماعات جمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والتي عقدت من تاريخ 27 إلى 2018/9/28 في فيينا.

6- توقيع مذكرة التفاهم في مجال التدريب والتطوير بين الهيئة ومعهد الدراسات المصرفية بتاريخ 2018/9/25.

7- تنسيق لإعداد برنامج تدريبي (إعداد وكتابة التقارير ومحاضر الاجتماع) لموظفي الهيئة بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية في يناير 2019.

8- جاري التنسيق مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بشأن توقيع مذكرة تفاهم في مجال التدريب.

9- تنسيق لإعداد برنامج تدريبي (الضبطية القضائية) لموظفي الهيئة بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في يناير و فبراير 2019.

10- التنسيق مع الجهات الحكومية بشأن إعداد ورش تدريبية لجهاتهم في قانون رقم 13 لسنة 2018 بشان حظر تعارض المصالح .

11- مشاركة موظفي الهيئة في عدد من المؤتمرات وورش العمل التي نظمتها الجهات الحكومية من أهمها:

- مؤتمر خاص حول أفضل الممارسات في التعاقدات الحكومية بدولة الكويت، والذي نفذته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مع وزارة التجارة الأمريكية.
- مؤتمر الكويت للتحول الرقمي، والذي نفذه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع شركة بروميديا العالمية.
- المؤتمر المهني السادس للمحاسبة والمراجعة، والذي نفذته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- ورشة عمل حول تجربة مملكة البحرين والمملكة السعودية في عملية التقييم المتبادل والذي نفذته اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ورشة عمل الأساليب الحديثة الناشئة والاستجابة المشتركة بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية والذي نفذه اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- منتدى الحكومة الالكترونية الذي نفذه الجهاز المركزي بالتعاون مع شركة نوف أكسبو.
- ورشة عمل استخدامات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية، والذي نفذته هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

- **قسم التطوير الإداري:**

1- توقيع مذكرة التفاهم بين الهيئة "نزاهة"، ومعهد الدراسات المصرفية.

2- التنسيق مع معهد الدراسات المصرفية بشأن عمل مشروع متكامل لاختبار الوظائف الإشرافية على مرحلتين:
   - اختبار اللغة الإنجليزية.
   - اختبار السلوك.

3- الانتهاء من توصيف جميع الوظائف الإشرافية والبالغ عددها (56) وصفًا وظيفيًا.

4- مشروع إعداد دليل إجراءات العمل لإدارة الشؤون القانونية.

5- متابعة ومراجعة طلبات المتقدمين وفقا للإعلان الداخلي الوظائف الإشرافية بشأن مطابقتها مع الوصف الوظيفي للوظيفة المتقدم لها.

6- الرد على استفسارات المتقدمين للوظائف في الإعلان الداخلي.

7- المشاركة في إعداد خطة التعيينات للفئة التنفيذية والإشرافية للأعوام التالية: 2019/2018 و2020/2019.

الفصل الرابع

الحساب الختامي

الحساب الختامي لعام 2019:

أ- الإيرادات:

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2019/2018 مبلغاً وقدره 35,000 د.ك وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغ وقدره 37,266.583 د.ك حتى 2018/12/31 وبزيادة قدرها 2,266.583 عن المبلغ المقدر وبنسبة زيادة بلغت 106.48 %.

ب- المصروفات:

بلغت ميزانية الهيئة المعتمدة للسنة المالية 2019/2018 مبلغاً وقدره 8,583,000 د.ك في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغ وقدره 4,263,742.155 د.ك حتى 2018/12/31 بنسبه 49.68 % من اجمالي المعتمد بالميزانية وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول رقم (11) مصروفات ميزانية الهيئة

بيان	الباب	المعتمد	المنصرف		الوفر		نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	7,136,000	093	3,761,009	907	3374,990	% 52.70
22	السلع والخدمات	1,109,000	812	435,770	559	466,048	% 39.29
28	مصروفات وتحويلات أخرى	130,000	100	50,174	550	72,829	% 38.60
32	شراء الأصول غير المتداولة	208,000	150	16,788	850	176,181	% 8.07
الجملة		8,583,000	155	4,263,742	866	4,090,050	% 49.68

الملاحق CD

صور عن أنشطة
الهيئة العامة لمكافحة الفساد
للتقرير السنوي
لسنة 2018



عقدت الهيئة «نزاهة» ندوة "برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها في مكافحة الفساد المالي والإداري" بحضور كلا الجهتين (الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية) بتاريخ 2018/1/16.



معالي رئيس الهيئة «نزاهة» المستشار/عبد الرحمن النمش بتوقيع مذكرة تفاهم مع معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الشباب السيد/خالد ناصر الروضان بتاريخ 2018/1/22 في مجال نشر التوعية والتثقيف لشريحة الشباب وذلك في إطار خطة الهيئة «نزاهة» لنشر الوعي لدى المجتمع بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة.



جانب من مشاركة الهيئة «نزاهة» بندوة المستقبل الوظيفي لطلاب القانون بتاريخ 2018/2/12 والتي تقيمها جمعية طلبة كلية الحقوق - جامعة الكويت وذلك للتعريف بجهات التوظيف ومجالات العمل بعد التخرج.



جانب من مشاركة الهيئة «نزاهة» بمعرض نقل المعرفة عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2018/2/10 .



عقدت الهيئة الهيئة «نزاهة» ورشة عمل "حماية المبلغين والشهود والضحايا" في الفترة من 2018/3/5 إلى 2018/3/6، بحضور خبراء دوليين، حرصاً منها على تعزيز قدراتها الفنية والتعاون مع الجهات المحلية والدولية كافة.



جلسة حوارية بناء على دعوة الهيئة «نزاهة» لمنظمات المجتمع المدني وإشراكهم في استراتيجية مكافحة الفساد بتاريخ 2018/3/19 .



أقامت الهيئة «نزاهة» بعقد ورشة عمل لتطوير وتطبيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بإشراك مؤسسات الدولة في الفترة من 2018/3/20 إلى 2018/3/22.



اجتماع اللجنة الوزارية بخصوص مؤشر مدركات الفساد بتاريخ 2018/3/26.



قام معالي رئيس الهيئة «نزاهة» المستشار/ عبدالرحمن نمش النمش بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزير الإعلام و وزير الدولة لشئون الشباب السيد/محمد ناصر الجبري بتاريخ 2018/3/29 في مجال التوعية والتثقيف في إطار الجهود الراجية لمكافحة الفساد والتوعية بمخاطرة والوقاية منه بالتعاون مع أجهزة الدولة.



رئيس الهيئة «نزاهة» المستشار/عبدالرحمن نمش النمش مع أعضاء مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية لبحث سبل التعاون المشترك بين الطرفين.



عقدت الهيئة «نزاهة» ورشة عمل "قانون المناقصات الجديد بين الواقع والمأمول" بتاريخ 2018/4/23.



عقدت الهيئة «نزاهة» ورشة عمل "جرائم الرشوة - فساد وظيفي - قصور تشريعي - حلول مطروحة " بتاريخ 2018/5/14 بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، حيث شارك فيها مجموعة من المتخصصين في هذا المجال من قضاة ووكلاء نيابة ومحاسبين وأكاديميين وأعضاء من مجلس الأمة ومسؤولين من الإدارة العامة للمباحث وباحثين علميين.



نظمت مراقبة العلاقات العامة بالهيئة «نزاهة» حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم الكويتي للراغبين بالتبرع من موظفيها داخل مبنى الهيئة بتاريخ 2018/6/27.



قامت الهيئة «نزاهة» بعقد ورشة عمل خاصة بالتعديلات على القانون الجزائي لجرائم الرشوة بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بتاريخ 2018/6/27.



ندوة النزاهة في ممارسة العقود الإنشائية بتاريخ 2018/9/24.



قام السيد/عبدالعزيز المنصور- الأمين العام بالإنابة للهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم مع مدير عام معهد الدراسات المصرفية الدكتور/ يعقوب الرفاعي بتاريخ 2018/9/25 بهدف دعم الخبرات العلمية وتدريب الكوادر الوظيفية.



جانب من اجتماعات اللجنة العليا للاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بحضور عدد من المؤسسات والجهات الحكومية بتاريخ 10-2018/9/12.



ورشة توعوية بكيفية تعبئة إقرار الذمة المالية للعاملين لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من قبل السيد/عبد العزيز الجيران – أحد الموظفين العاملين في إدارة لجان الفحص إحدى إدارات قطاع الذمة المالية بتاريخ 2018/11/19.



مشاركة الهيئة «نزاهة» بمعرض الكويت الدولي للكتاب في الفترة من 2018/11/14 إلى 2018/11/24.



ورشة قانون حظر تعارض المصالح بتاريخ 2018/11/27 بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية، حاضر بها السيد الأمين العام المساعد لقطاع كشف الفساد الدكتور/محمد بوزبر وعميد كلية الحقوق بجامعة الكويت أ.د/فايز الظفيري.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority





@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw